التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 110 السنة الخامسة عشر - يناير 2017

الذكرى الستون لمحاكمة قادة هيئة الاتحاد الوطني

موقفنا

بلدنا ليست بوابة للتطبيع

انشغل الرأي العام في البحرين، وبمختلف أطيافه، بأمر الزيارة المريبة التي قام بها وفد من الصهاينة الأمريكان، الذين قدّموا أنفسهم كرجال أعمال، فيما اتضح أنهم يمثلون جماعة صهيونية متطرفة مرتبطة بإسرائيل، اصطحبوا معهم فرقة موسيقية، يسرت لها فرصة العزف وتقديم أغان مسيئة للحق الفلسطيني والعربي في القدس وفي فلسطين، لا في مجلس من استقبلوا الوفد من تجار البحرين فحسب، وإنما في قلب العاصمة، في باب البحرين بالمنامة.

رغم مساعي بعض الأصوات القليلة النشاز الخارجة عن الاجماع الوطني البحريني لتبرئة هذه الزيارة من مغزاها السياسي، وتصويرها كما لوكانت زيارة عمل لمستثمرين أمريكان صادف أنهم يهود، فإن الوجدان الوطني للشعب البحريني سرعان ما كشف عن الشبهات الكثيرة المحيطة بهذه الزيارة، خاصة بعد الاحتفاء الذي أظهرته التلفزة الإسرائيلية بها، وتداعى البحرينيون، من شتى المشارب، لإدانة الزيارة ومراميها طالبين كشف الحقيقة حولها، بل أن أصحاب المجلس الذي استضاف الوفد قدموا اعتذارهم للبحرينيين، موضحين أنهم لم يكونوا على معرفة بمرامي الوفد.

جمعيات التيار الوطني الديمقراطي: المنبر التقدمي، وعد والتجمع القومي أدانت الزيارة في بيانٍ لها بهذا الخصوص، حيت فيه وقفة شعب البحرين، مؤكدة على رفضها واستنكارها لأي محاولة ترمي لاختراق موقف شعبنا البحريني الرافض لأي تطبيع مع العدو الصهيوني المستمر في احتلاله للأراضي العربية، وإقامة المستوطنات على أراضي فلسطين والحيلولة دون قيام الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة.

كما طالبت جمعيات التيار الديمقراطي بكشف دور أي جهة رسمية سهلت هذه الزيارة، ودعت إلى مواقف شعبية دائمة وداعمة للقضية الفلسطينية ومناهضة لكافة أشكال التطبيع، وهو ما أظهرته الفعاليات البحرينية في مختلف المناطق، إن على شكل بيانات أو عرائض شعبية أو ندوات، وكافة صور الاحتجاج على ما جرى، وذلك لتوجيه رسالة واضحة للقاصي والداني مفادها أن البحرين لن تكون بوابة للتطبيع.

التقدمي

مكافحة الفساد قضية وطنية 02

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية 06

ملف: صعود اليمين المتطرف: الأسباب والأبعاد 10-14

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد

التقدمي: مكافحة الفساد قضية وطنية يجب أن تكون في قمة الأولويات

أكد المنبر التقدمي في بيان له بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذى يصادف غداً الجمعة التاسع من ديسمبر على اهمية الالتزام بمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها مملكة البحرين في عام 2010 والتقيد بكل الالتزامات المترتبة عليها وفى مقدمتها إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد تتبنى وضع استراتيجية فاعلة التصدي لكل أشكال التجاوزات والمخالفات والهدر في المال العام وتعمل على تفعيل دور قوى المجتمع المدني والمختصين والصحافة والاعلام في هذا المجال، وفى نفس الوقت تدفع باتجاه مراقبة أداء مجلس النواب في هذا الشأن ومستوى تعاملهم مع تقارير ديوان الرقابة المالية والادارية الذى لم يرتقي وللأسف الشديد مع التطلعات الشعبية، ودعا التقدمي البرلمانيين بالعمل على تعزيز صلاحيات ودور البرلمان في مكافحة الفساد، والعمل الجدى المطلوب واللازم لتنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية والادارية وإصدار التشريعات التي نخلق بيئة آمنة لاكتشاف الفاسدين والمفسدين والتبليغ عنهم وتقديمهم للعدالة، ودعا التقدمي النواب الى تركيز اهتمامهم على ذلك بدلا من الانشغال في مالا يشكل أدنى اهتمام لدى المواطنين مثل منع الموسيقى في المدارس او إضاعة الوقت في تعريف مسمى سعادة ومعالى، وغير ذلك من الانشغالات عديمة الجدوى والقيمة التي شهدنا المجلس منشغلاً بها .

وأكد المنبر التقدمي ان الوضع الاقتصادي الراهن والذى يجعلنا في حالة وصفت بانها حالة طوارئ اقتصادية استدعت مراجعة قرارات كثيرة منها الدعم وفرض رسوم على بعض الخدمات وسياسات التوظيف والتحضير لقرارات اخرى يجرى التلويح بها على المستويين البحريني والخليجي ومنها ضريبة القيمة المضافة الجاري التمهيد لها، وغير ذلك مما يجرى التحضير له، أمر يفرض وضع هدف الاصلاح وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإقامة شراكة قوية وفاعلة بين الحكومة ممثلة في الجهات الرقابية المختصة ومؤسسات المجتمع المدني خاصة عبر الهيئة الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد التي تظل الحاجة إليها ملحة في كل وقت في صدارة الأولويات، لان من شأن ذلك ان يكون له انعكاسات إيجابية على صعيد بيئة الاعمال والاستثمار وخلق فرص عمل للمواطنين .

وأعرب المنبر التقدمي عن أسفه الشديد لحالة المراوحة في مجال محاربة الفساد وهو المعروف عالميا بانه يقف عائقاً امام التنمية والتقدم والديمقراطية، وقال: في كل ذكرى سنوية باليوم العالمي لمكافحة الفساد، وعند صدور كل تقرير من تقارير ديوان الرقابة المالية والادارية، وربما في مناسبات اخرى، تؤكد العديد من الجهات والأطراف عن خطوات لمكافحة الفساد في هذا البلد، ورغم كل الجهود التي سمع عنها المواطن البحريني ولا يزال، فقد بقي حجم الفساد يتضاعف ويأخذ مناحي وأبعاد اخرى بدليل ما يكشف عنه ديوان الرقابة في تقاريره، مما يدلل على انه لا توجد إرادة حقيقية لمواجهة الفساد، خاصة الفساد المالي والإداري للذي ينعكس على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد .

وأكد المنبر التقدمي في ختام بيانه بأن مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة تشكل قضية وطنية في أي بلد، وإذ نحّيي هذا اليوم العالمي لمكافحة الفساد فإننا ندعو الى تكاتف جهود الجمعيات السياسية والأهلية ومؤسسات الدولة وبرنامج الأمم المتحدة والبرلمان للعمل كل في موقعه ومسؤولياته، وكذلك من منطلق التعاون والتنسيق المشترك فيما بين الجهات ذات العلاقة لتحقيق التعاطي الأمثل مع هذه القضية الوطنية لمواجهة هذا السرطان الذي ينخر في جسد مجتمعنا كما ينخر في جسم البشرية جمعاء.

المنبر التقدمي
8 ديسمبر 2016

جمعيات التيار الديمقراطي تحيي الذكرى الأربعين

لاستشهاد سعيد العويناتي ومحمد غلوم

أحيت جمعيات التيار الوطني الديمقراطي (التقدمي ووعد والقومي) في مقر جميعة وعد، في السابع من ديسمبر 2016، الذكرى ال 40 لاستشهاد المناضلين محمد غلوم بوجيري وسعيد جعفر العويناتي، في الثاني والثاني عشر من ديسمبر عام 1976، في أقبية التعذيب في سجون البحربن.

القي كلمة التيار الديمقراطي الرفيق فؤاد سيادي الأمين العام لجمعية وعد ، مؤكداً فيها على أهمية وحدة التيار الديمقراطي، وان الوفاء للشهيدين محمد وسعيد التأكيد على وحدة التيار والابتعاد عن إرث الماضي المليء بالخلافات القديمة التي تعيق العمل الوطني المشترك.

كما ألقيت كلمات لرفاق الشهيدين من قبل الأستاذ شوقي العلوي والرفيق صالح السعيد التي ألقاها، نيابة عنه عريف الحفل الرفيق أحمد عبد الامير، عددا فيها مناقب الشهيدين محمد وسعيد ونضالهما من أجل وطن حر وشعب سعيد، وألقى الأستاذ سلمان كمال الدين قصيدة الشهيد للشاعر قاسم حداد ، وعزف الفنان أحمد الغانم مقطوعات موسيقية بعضها للموسيقار الراحل الفنان الكبير مجيد مرهون نالت اعجاب الحضور .

«التقدمي» يتضامن مع الصحفية نزيهة سعيد

طالب المنبر التقدمي بضرورة وقف الدعوى المرفوعة ضد الصحفية البحرينية المتميزة نزيهة سعيد، والذي حددت هيئة المحكمة موعد جلسة محاكمتها رسميا بتاريخ 2017/1/16،ىبحجة عدم حصولها على ترخيص عمل كصحفية معتمدة لدى الجهات الرسمية، علماً أنها سبق أن تقدمت للجهات المعنية بطلب تجديد رخصة عملها منذ فترة، وجرت المماطلة في ذلك، الأمر الذي يعرض حرية الصحافة ودور الصحفيين ووسائل الاعلام للكثير من المضايقات غير المبررة، وذلك ما يتناقض مع ما أرساه قانون الصحافة البحريني بالنسبة لحرية العمل الصحفي وممارسة الصحفيين لدورهم ورسالتهم النبيلة، كما يتناقض مع ما صادقت عليه مملكة البحرين من تعهدات أمام العالم ومنظماته في هذا المجال.

وحيث أن الصحفية نزيهة سعيد قد عملت لأكثر من اثني عشر عاماً في مجال الصحافة والإعلام واكتسبت احتراما وسمعة، نظرا لما أظهرته من مهنية متميزة أهلتها لتتبوأ موقعاً متميزاً في مجال عملها، حيث اختيرت للعمل كمراسلة صحفية لإذاعات ومحطات عالمية من بينها إذاعة مونت كارلو الدولية وقناة فرانس 24، علما أنها سبق وأن تعرضت للاعتقال والمحاكمة خلال فترة الأحداث التي عصفت بالبحرين في عام 2011.

إننا في المنبر التقدمي نستنكر التضييق على حرية العمل الصحفي في البلاد، ونطالب الجهات المعنية بوقف الدعوى المرفوعة ضدها، باعتبارها صحفية تستحق الدعم والتشجيع والمساندة والتضامن المعلن من قبل الجميع محليا ودوليا، بدلا من جرجرتها أمام المحاكم، مع ضرورة تجديد رخصة عملها دون إبطاء كصحفية معتمدة، احتراما لحرية التعبير والكلمة الصادقة وعدم وضع عراقيل لا طائل من ورائها، مما يعرض سمعة الصحافة في البحرين وحرية الكلمة لمزيد من التراجعات، التي حتما ستنعكس سلبا على أكثر من صعيد، في عالم أضحى اكثر انفتاحا وشفافية، تؤدي فيه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووسائط التواصل الاجتماعي دوراً متفرداً لإيصال الحقيقة للناس والعالم من حولنا.

فضفضة

البحرين التي كانت

عيسى الدرازي

لو خُير البحريني اليوم بين أن يحصل على أرض سكنية أو الحفاظ على المناطق الخضراء وتنميتها أو توسعة رقعة مناطق الآثار وتسويرها والحفاظ عليها في موقعها الأصلي، لأختار الأول بلا شك ودون تردد. ولا يلام في ذلك.

وضع المواطن في هذه الخيارات القاصرة لن تؤدي على المدى البعيد لنتائج يحمد عقاباها، حالياً تحولت البلد إلى رقعة كبيرة من الاسمنت والإسفلت، والمساحات الخضراء والواجهات المائية لم تعد في غالبيتها متاحاً عاماً. المزارع الخضراء على جانبي شارع البديع الشهيرة وغيرها من المساحات الخضراء هنا وهناك لم تنل الدعم الملائم من الجهات الرسمية في الدولة، دون الالتفات إلى ما تمَّ في السنوات الأخيرة من تخصيص سوق للمزارعين لبيع منتجاتهم، فهذه مبادرات شكلية ولا تساعد المزارع البحريني في تفاصيل يومه.

مؤخراً، بعد تعديل تصنيف الأراضي في البلد وتقليص نسبة الرقعة الخضراء في بعض المناطق تحولت المزارع المهجورة إلى مغارة علي بابا تدر الملايين على أصحابها، بالطبع لن يمانع المزارع في بيع الأرض الميتة أصلا زراعياً، ولا يمكن ان نقنع المزارع برفض هذه الأموال لأنه لن يتمكن من انعاش زراعته فليس من جهة توفر الدعم المادي والمعنوي له، وان حصل على الدعم لن توفر له الزراعة ربع ما سيحققه من البيع.

إذا، أصبحت البلد بدون جوانب جمالية خضراء ولا مزارع، وقد ابتعد عن ناظرنا البحر منذ مدة حتى نسينا رائحته. تبقى المناطق الأثرية في البلد، تخرج بين فترة وأخرى دعوات غريبة تقول بطمر هذه المناطق الأثرية والبناء فوقها طبعاً يتم الترويج لهذه الدعوات لتوفير مناطق ومدن سكنية للمواطن وتقليص قائمة الانتظار الإسكاني ذات الازدياد المضطرد.

إنها ليست غلطة المواطن بأن يفكر في نفسه أولاً دون الالتفات إلى ما يضحي به في المقابل فلا خيار له، الخطأ كل الخطأ يتحمله من جعل المواطن يختار بين عائلته وبين بحره وخضرته وآثاره، هناك من الحلول الكثير والمساحات غير المعمرة في البلد كبيرة ومعلومة.

البحرين التي كانت شواطئاً ورائحة الماء والتراب ولون الأخضر، تحولت إلى جمود وعلب طولية لامعة باردة، ليس فيها دفء المكان.

بيان من جمعيات التيار الوطني الديمقراطي في الذكرى الستين لمحاكمة قادة هيئة الاتحاد الوطني

أصدرت جمعيات التيار الوطني الديمقراطي: المنبر التقدمي وجمعية وعد والتجمع القومي، البيان التالي بمناسبة الذكرى الستين لمحاكمة قادة هيئة الاتحاد الوطني:

تمر خلال هذه الأيام الذكرى الستون لمحاكمة قادة هيئة الاتحاد الوطني، التي قادت النضال الوطني الديمقراطي في منتصف القرن العشرين، حيث أصدرت السلطات الاستعمارية البريطانية، بعد محاكمة صورية، أحكاماً قاسية نصت على سجن كل من عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات 14 عاماً لكل منهم، وسجن كل من ابراهيم الموسى وابراهيم فخرو 10 سنوات لكل منهما، ابتداء من تاريخ اعتقالهم، وحينما طلب عبدالرحمن الباكر من رئيس المحكمة السماح للمتهمين باستئناف الحكم المذكور، رفض إعطاءهم ذلك.

جاءت هذه المحاكمة الجائرة بعد الإجهاز على حركة الهيئة من قبل سلطات الحماية البريطانية وعملائها، مستفيدة من أجواء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، رداً على النهوض الوطني الذي قادته الهيئة من أجل تحقيق مطالب الشعب البحريني التي صاغتها الهيئة في نقاط رئيسية في مقدمتها: تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد تمثيلاً صحيحاً عن طريق الانتخابات الحرة، ووضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني على يد لجنة من رجال القانون يتمشى مع حاجتها وتقاليدها على أن يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي لإقراره وكذلك إصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين قضاة لها ذوي كفاءة يحملون شهادات جامعية في الحقوق، ويكونون قد مارسوا القضاء في ظل القوانين المعترف بها.

كما نصت المطالب على السماح بتأليف نقابات للعمال ونقابات لأصحاب المهن الحرة تعرض قوانينها ولوائحها على المجلس التشريعي لإقرارها، وتأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام مهمتها ان تفصل في الخلافات التي تطرأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أو أي خلاف يحدث بين الحكومة وأي فرد من أفراد الشعب.

ولا تكمن القيمة التاريخية لحركة الهيئة في هذه المطالب الجوهرية فقط، والتي عكست توق شعب البحرين في التحرر من الهيمنة الاستعمارية، وتحقيق الديمقراطية والشراكة السياسية، وإطلاق الحريات العامة، بما فيها الحريات النقابية، وإنما أيضاً في كونها حركة وطنية شاملة، جامعة، غطت البحرين كلها، وفيها تمثلت كافة فئات الشعب ومكوناته، عندما وحدت الشعب، بسنته وشيعته خلف قيادتها، واستطاعت أن تقضي على الفتن الطائفية التي أراد المستعمر إشعالها.

إن إحياء ذكرى هذه المحاكمة الجائرة، وتجربة هيئة الاتحاد الوطني بشكل عام ينسجم مع حاجتنا للاستفادة من الدروس الثمينة لهذه التجربة، إن على صعيد تأكيد الوحدة الوطنية للشعب تحت قيادة واحدة تمثل النسيج المجتمعي كاملاً والذي كان في أساس الزخم الكبير الذي اكتسبته حركة الهيئة والتي استمرت لمدة عامين متواصلين، أو على صعيد ألتأكيد على أن نهج المحاكمات الجائرة ونفي القادة والنشطاء الوطنيين عن البلاد، لا يفلح في قمع المطالب المشروعة للشعب في المشاركة السياسية ونيل الحقوق السياسية واطلاق الحريات العامة.

إن الفكرة الوطنية المُوحدة ليست ماضياً فحسب، إنها حاجة راهنة شديدة الإلحاح، بعد التصدع الطائفي الذي بلغه مجتمعنا البحريني، والذي يجري الإمعان في تكريسه وتعميقه، وإعاقة أي جهد يساعد في التغلب عليه، عبر إبراز ما يفرق، لا ما يوحد.

كما أن العودة للأساليب القديمة في محاكمة النشطاء السياسيين واصدار الأحكام القاسية بحقهم وتجريدهم من الجنسية ونفيهم خارج وطنهم سيزيد من تعقيد الأزمة السياسية في البلد، ويطيل أمدها، فيما المطلوب مغادرة هذا النهج، وفتح الطريق أمام حل سياسي وطني شامل ينهي هذه الأزمة، ويأخذ بالبحرين نحو الاستقرار والتنمية.

«التقـــدمـــي» يتضـــامـــن مـــع الشعـــب الســـودانـــي

أصدر المنبر التقدمي بياناً تضامنياً مع الشعب السوداني الشقيق، مع انطلاق دعوات الى العصيان المدني في السودان الشقيق احتجاجا على السياسات الاقتصادية الاخيرة التي اعتمدتها الحكومة السودانية، وخاصة ما يتصل بزيادة أسعار المواد البترولية والدواء والكهرباء، حيث شنت السلطات هناك حملة اعتقالات واسعة شملت العديد من المناضلين والنشطاء، تبعتها حملة تنكيل واسعة في المعتقلات والسجون ومن بين من شملتهم تلك الاعتقالات الرفيق المناضل مسعود الحسن السكرتير السياسي للحزب الشيوعي السوداني عن ولاية الخرطوم.

وأعلن «التقدمي» وقوفه مع جميع القوى والأحزاب الديمقراطية والتقدمية ومؤسسات المجتمع المدني ضمن حملة التضامن مع الشعب السوداني الشقيق في نضاله من اجل التغيير الديمقراطي وعودة الاستقرار الى ربوعه، مطالباً بإطلاق سراح كافة المناضلين والمعتقلين على خلفية المطالب الشعبية العادلة.

ندوة عن ظاهرة صعود اليمين المتطرف

نظم ملتقى التقدمي ندوة بعنوان «ظاهرة صعود اليمين أسبابها ومآلاتها»، تحدث فيها الرفيقان حميد خنجي ومنصور حسين .

أوضح الرفيق منصور أن اليمين المتطرف هو توصيف لمواقف جماعات معينة، والفرق بين اليمين التقليدي والمتطرف، هو ان اليمين المتطرف يدعو الى التدخل القسري للحفاظ على الأعراف التي يتمسك بها، ولديه نظرة سلبية تجاه الهجرة العربية والإسلامية إلى أوروبا، والأحزاب اليمينية المتطرفة ترفض دخول كل هذه الأعداد الى بلدانها، ما ساعد على سرعة صعود نفوذ الأحزاب اليمينية المتطرفة.

وعرض الرفيق منصور في ورقته صورة لواقع صعود القوى اليمينية في العديد من الدول الاوروبية، وتداعيات هذا الصعود ومآلاته.

أما الرفيق حميد خنجي فقد لاحظ أن ظاهرة تراجع وانحسار قوى اليسار هي ظاهرة عامة في كل مكان تقريبا في العالم، وتبوء اليمين ساحة الحراك الاجتماعي في أغلب الدول، وخاصة في الغرب والمنطقة العربية الاسلامية (اليمين الديني)، وهي تبدو كسمة للعصر؛ جديدة وغير مسبوقة، ففي الماضي القريب، ابتداء من ثلاثينات القرن الآفل، تصدرت ولأول مرة قوى سياسية يمينية متطرفة، عرفت في إيطاليا بالحزب الفاشي، وفي ألمانيا بالحزب النازي.

وأضاف: «غير أن ذلك الصعود والاستيلاء على السلطة (ديمقراطيا او عنوة) من قبل اليمين المذكور توازى بتوازن القوى، مع القوى السياسية اليسارية، بمعنى أن الظاهرة المستجدة الحالية مفارقة، بل هي ظاهرة غير مسبوقة، مقارنة بفترة قبيل الحرب العالمية الثانية، حيث اتسمت قوى اليسار بقوة جماهيرية كبيرة».

وأوضح «أن سمة الوضع العالمي الحالي؛ هي سمة تعبر عن مرحلة انتقالية موضوعية صعبة، قد تأخذ بعض الوقت حتى يستقر العالم كمنظومة متعددة الأقطاب، حينئذ لابد لمختلف الدول الكبرى أن تتفق على الحد الأدنى للمصالح المختلفة للاعبين الكبار وخاصة روسيا والصين، بغية الحفاظ على التوازن الدولي المتشكل من منظومة تعدد الأقطاب الحتمية القادمة، الأمر الذي يصب لامحالة في مصلحة دول التخوم الأضعف، التي تحاول الخروج على التبعية والهيمنة».

ملتقى التقدمي يناقش المتغيرات والمستجدات في سوق العمل البحريني

نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 2016/12/25 ندوة بعنوان: «المتغيرات و المستجدات في سوق العمل البحريني» تحدث فيها النقابيان كريم رضي الأمين العام المساعد للعلاقات العربية والدولية في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وسيد هاشم سيد سلمان في ورقته لاحظ رضي أن المسار العمالي في البحرين تحقق فيه الكثير ، باعتباره مسارا ديناميكيا محتركا، فلدينا 595 ألفا من العمالة الأجنبية مقابل 160 ألفا بحريني، وأن العمالة الأجنبية تنمو بشكل أكبر من نمو العمالة البحرينية، فيما يبلغ عدد العمالة المنزلية (الخدم ومن في حكمهم) 111 ألفا، بمجموع كامل بلغ 710 آلاف عامل بحريني وأجنبي وتحدث عن نظام تصريح العمل المرن الذي من المحتمل تطبيقه في أبريل 2017، وعن ملف البحرنة والتأمينات الاجتماعية وهو حديث الساعة، مقترحاً تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي بعضوية المنظمات النقابية وأصحاب العمل وجمعيات المجتمع المدني والسياسية والسلطة التشريعية أما النقابي سيدهاشم فذكر بأنه قد دخل سوق العمل منذ بداية 2016 حتى الربع الثاني منه 29457 غير بحريني في مقابل 1255 بحرينيا فقط ، وهذا يوضح حجم الفارق بين الداخلين لسوق العمل من البحرينيين في مقابل غير البحرينيين.

وتحدث عن الرواتب (الرواتب التي تزيد عن 1500دينار حصل عليها 7 بحرينيين في مقابل 323 غير بحرينيين، وبراتب يتراوح بين 1000 الي 1499 دينار حصل عليها 6 بحرينيين في مقابل 146 غير بحريني، أما الرواتب بين 900 إلى 999 دينار فحصل عليها بحريني واحد فقط في مقابل 146 غير بحريني، والرواتب من 800 إلى 899 دينار فقط حصل عليها 8 بحرينيين في مقابل 71 غير بحريني ....الخ ، مما يعني الفرص الذي يخلقها سوق العمل البحريني تذهب لغير البحرينيين سواء على مستوى الوظائف أم على مستوى الرواتب.

وميض

متلازمة عقدة العصر الذهبي لليسار

حسين العريبي

بعد الانفراج السياسي الذي شهدته البحرين في العام 2002 بدأت المنظمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في إعادة نسج علاقاتها الممتدة، وكنا في جمعية الشبيبة البحرينية قد أعدنا تفعيل عضويتنا في اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي (وفدي) واتحاد الشباب العربي، بعد تجمد شبه تام لنشاط جبهة التحرير الوطني البحرانية، واتحاد الشباب الديمقراطي البحراني.

كنا مزهوين في وقتها بماض مشرف لعبت خلاله الحركات اليسارية في البحرين والمنطقة دوراً محورياً في موجة تصاعد الحركات الثورية والتحررية وصعود نجم الاتحاد السوفيتي وتنامي دوره في المنطقة. ونحن في قمة الحماس لاستعادة هذا الدور تندرنا فيما بيننا من اعمار ممثلي معظم الوفود العربية المشاركة في اجتماعات اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي، واتحاد الشباب العربي، حيث كانت تتجاوز سن الأربعين فيما كنا شباناً في مطلع العشرينات من عمرنا، مدعاة السخرية الثانية كانت في «الكلاشيه» الذي ظل يتكرر في كل اجتماعات المنظمات العربية عند تشخيص وضع اليسار حيث تبدأ المداخلة بجملة: «بعد سقوط حائط برلين، وانهيار الاتحاد السوفيتي (...) وتستمر في سوق التبريرات حوال أسباب تردي اليسار في العالم العربي والإغراق في المقارنة بين ما كنا عليه وما أصبحنا عليه.

ما كنا نتعامل معه بشيء من الفكاهة إتضح لاحقاً بأنه أزمة اليسار في العالم، لكن الأزمة التي لم يعشها أبناء جيلي ولم يتذوقوا مرارتها كانت جاثمة على صدور أبناء جيل الستينات والسبعينات الذي عاشوا العصر الذهبي لليسار وتلمسوا آماله، وشهدوا تراجعه وسقوطه. هذه الأزمة أحدثت تشوشاً لدى شريحة واسعة من المناضلين والمفكرين فنزح بعضهم للتنظير للإسلام المستنير كمنهج بديل عن المادية الجدلية، فيما رأى بعضهم الآخر أن الليبرالية هي النموذج الأرحب لكل التوجهات اللادينية متغافلين عن تناقض الليبرالية في شقها الاقتصادي – على أقل تقدير– مع المنهج الاشتراكي.

في البحرين دون سواها من الدول كنا أمام تجربة مختلفة، فالانفراج السياسي الذي تبع الإعلان عن ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001، أتاح للقوى اليسارية أملاً جديداً في الاستمرار، وفرصة لتحقيق بداية جديدة ترتكز على الماضي العريق وتنطلق إلى المستقبل بطاقة الشباب الذي كان مشحوناً بالحماس والتفاؤل.

لكن هذه الفرصة لم تستغل في تأسيس مدارس حزبية ناضجة لنقل العلم والمعرفة السياسية والفلسفية للشباب، ولا في صوغ برنامج سياسي قابل للتطبيق ينطلق من تعزيز دور كل عضو من أعضاء التنظيمات اليسارية في تلمس مطالب أبناء محيطه السكني، والمهني، والعائلي. عوضاً عن ذلك انغمسنا في التغني بما كنا عليه في الماضي وربطه بتحسرنا على ما نحن عليه في الراهن مقدمين كل المبررات لفشلنا (سقوط الاتحاد السوفيتي، تصاعد الإسلام السياسي، ضرب الحركات اليسارية، سيادة القطب الواحد) دون أن نبذل جهدا كافيا في طرح سؤال رئيسي: ما الذي يمكن أن نقدمه لنكون أقرب إلى المجتمع؟

حول هذا الموضوع يلاحظ أحد الأصدقاء أن شباب اليسار في البحرين يجتمعون في صفة واحدة تتمثل في ضعف علاقتهم بأبناء مناطقهم السكنية، وتركز نشاطهم في مناطق بعيدة عن محيطهم السكني وهم بناء على ذلك كما الغرباء في مناطقهم.

ربما يكمن الحل من خلال مواجهة هذه المعضلة، فالالتصاق بالماضي لن يجدي نفعاً، وعلاج متلازمة عقدة العصر الذهبي الذي لم نعشه تبدأ من تغيير واقعنا المعاش لا التغني بمنجزات لم نعشها.

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (11)

لقد تعرضنا في حلقات سابقة نشرت، قبل سنوات، في نشرة «التقدمي»، من «قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية» إلى العديد من القضايا التي تمس بشكل مباشر الحركة النقابية والمتعلقة بمختلف جوانب العمل النقابي، منها آليات التأسيس، وشكل الهياكل التنظيمية لها، وآليات تشكيل الاتحاد العام وهيكليته، والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في نشاط النقابات وتوجهاتها (كالبطالة، الأجور، الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، الحقوق الأساسية للعمال، الحق في الإضراب والاعتصام، الوحدة والتعددية النقابية وغيرها الكثير) وفي هذه الحلقة والحلقات التالية سوف نركز على موضوع الوحدة والتعددية ونتناول الظروف التي تؤدي إلى التعددية إنطلاقا من تجربة الحركة النقابية في البحرين منذ بدء الخطوات لتأسيس النقابات العمالية بعد صدور قانون النقابات العمالية في ٢٠٠٢ وفترة الإعداد لتأسيس الاتحاد العام للنقابات وبعد المؤتمر التأسيسي.

إبراهيم القصاب

الوحدة والتعددية النقابية وأسباب قيام تجمع النقابيين الديمقراطيين

الظاهرة التي سوف نتناولها في موضوع الوحدة والتعددية النقابية فيما يأتي من حلقات هي إعلان قيام «تجمع النقابيين الديمقراطيين» والأسباب التي دعت إلى ذلك ومواقفه من مختلف الأحداث في الساحة النقابية، معتمدين على المعايشة الشخصية للأحداث وإصدارات التجمع نفسه والبيانات والنشرات الصادرة عن النقابات العمالية والاتحاد العام لعمال البحرين واللجان العمالية المنبثقة عن الجمعيات السياسية المختلفة واللقاءات الصحفية لمختلف المهتمين بالعمل النقابي ومن ضمنهم سياسيين وقانونيين وما نشر في الصحافة من أخبار ومقالات وتحقيقات التي تناولت ظروف تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

الظروف التي سبقت تشكيل التجمع

في الخامس من شهر فبراير عام 2004 تم الإعلان عن قيام تجمع النقابيين الديمقراطيين في ظروف اتسمت ببروز الخلافات الحادة بين القيادات والكوادر النقابية خاصة بعد إعلان تحول اللجنة العامة لعمال البحرين إلى الاتحاد العام لعمال البحرين في 2002/7/17، تنفيذا لتوصية الندوة التي نظمتها اللجنة العامة تحت عنوان «الهيكلية النقابية والعضوية وإدارة النقابات» ما بين 21–22 مايو 2002 التي تدعو إلى تحول اللجنة إلى الاتحاد العام لعمال البحرين، وغيرها من الخطوات التي تتالت بعد التحول وعلى رأسها انتهاج مبدأ التعيين في تشكيل اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

وحول حدث التحول إلى الاتحاد العام جاء في جريدة الشرق الأوسط العدد 8633 الصادرة يوم الخميس 18 يوليو 2002 8 جمادي الاولى 1423هـ:

«أعلنت أمس اللجنة العامة لعمال البحرين، على نحو غير متوقع، عن تحولها الى اتحاد عام لعمال البحرين في خطوة اعتبرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية غير قانونية، لعدم صدور القانون الذي ينظم العمل النقابي بعد، فيما اعتبرها مهتمون بالشأن العمالي خطوة غير مبررة وغير مفهومة لأن تتخذ في هذا التوقيت في ظل التحضيرات التي تشهدها القطاعات العمالية لتشكيل النقابات في ضوء قانون مرتقب للنقابات يتوقع صدوره خلال الفترة المقبلة، بينما وصفها رجل قانون بارز بأنها بمثابة خطوة لتشييد السطح من دون طوابق سفلى، مسترسلا بأن الأجدى أن يتم التحول بتشكيل النقابات العمالية أولا ومن ثم يتم توحيدها تحت مظلة الاتحاد».

ومنذ ذلك الحين اتسعت حدة الخلافات في الحركة العمالية والنقابية، واتسعت الهوة بين النقابات العمالية من جهة وبين النقابات والاتحاد العام لعمال البحرين (اللجنة العامة) من جهة أخرى، وبدأت الوحدة النقابية تتعرض للتآكل والتفكك، وبدلا من أن تتوجه الجهود إلى تأسيس النقابات العمالية وتهيئة الأرضية لتوحيدها تحت إطار الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين استعدادا لما بعد صدور قانون النقابات العمالية، انشغلت الحركة النقابية في كيل التهم لبعضها، ومع قدوم موعد تأسيس الاتحاد العام للنقابات ومن أجل ضمان بعض الأطراف الحصول على حصة الأسد من الاتحاد القادم بدأت تبرز ظاهرة جديدة وهي انتقال الخلافات إلى مجالس إدارات بعض النقابات العمالية الوليدة، حيث برزت ظاهرة الانقلابات وإزاحة قيادات من النقابات واستبدالها بقيادات محسوبة على التيار المهيمن على اللجان العمالية واللجنة العامة.

والحق أن الخلافات التي أدت إلى هذه الظاهرة كانت خلافات سياسية بحتة تقودها بعض التنظيمات السياسية التي تهدف إلى الهيمنة على العمل النقابي لتجيريها لخدمة برامجها وأجندتها السياسية، وانعكس الصراع بين هذه التنظيمات على مجمل العمل النقابي الذي أدى إلى ابتعاد العمال عنه لأنه لا يعنيهم لا من بعيد ولا من قريب وإلى تفكك الحركة النقابية إلى كيانات تتصارع فيما بينها من أجل الاستحواذ على أكبر عدد من النقابات وبالتالي إلى الهيمنة على الاتحاد العام.

تسلسل الأحداث إلى الإعلان عن قيام الاتحاد العام لعمال البحرين

نظمت اللجنة العامة ندوة «الحقوق والحريات النقابية في الفترة ما بين 13ـ15 مايو 2001 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وقد جاء في البيان الختامي للندوة مجموعة من التوصيات، جاء في الأولى منها :

«أن تمارس اللجنة العامة دورها الإشرافي والتنسيقي في المرحلة الإنتقالية، بحيث تصيغ الآليات واللوائح التنظيمية والهيكلية النقابية المطلوبة ... للوصول إلى الهدف المنشود وهو تشكيل النقابات العمالية».

والملفت للنظر أن البيان لم يأت على ذكر تحول اللجنة العامة إلى الإتحاد العام لعمال البحرين لا من قريب ولا من بعيد. وحتى لو حدث وكانت هناك توصيات للتحول فإنها أولا غير ملزمة، ثانيا أنها صادرة عن ندوة وليس مؤتمر أو اجتماع هيكل نقابي تحكمه لوائح ونظام أساسي.

في 5 يوليو 2001 وفي لقاء مع عبدالغفار رئيس اللجنة العامة في جريدة الأيام العدد 4506، تطرق إلى كيفية التحول للنقابات عن طريق اللجان المشتركة التي ينحصر دورها في التحضير والدعوة لعقد مؤتمر تحضيري، ولم يتطرق أيضا إلى موضوع التحول إلى الإتحاد العام عمال البحرين.

في 7 يوليو 2001 صرح خبير منظمة العمل الدولية السيد عبيد بريكي في جريدة الأيام في عددها 4508 قائلا:

« لقد قرأت في الصحافة في البحرين أن بعض العمال يحذرون من

تحويل اللجنة العامة إلى إتحاد نقابات. وأحب أن اؤكد بأنه لم يرد في أي وثيقة أن تتحول اللجنة العامة إلى إتحاد نقابات، بل بالعكس فإن ما تم الإجماع عليه هو أن تتحول اللجان المشتركة إلى لجان تحضيرية مختصة بالتحضير إلى الإجتماعات العامة والإنتخابات فقط، وهذا يعني أن دورها تحضيري فقد فلا يمكن أن تتحول اللجان العمالية المشتركة إلى نقابات.

لقد كان موقف أغلبية النقابيين منذ ذلك الحين هو عدم أحقية اللجنة العامة في التحول إلى الإتحاد العام لعمال البحرين، وأن الجهود يجب أن تتركز في تحفيز وتشجيع العمال في المنشآت لتشكيل نقاباتهم بشكل حر وديمقراطي. ويمكن للجنة العامة أن تقوم بدورها الإشرافي والتنسيقي في هذا المجال كما أكده خبير منظمة العمل الدولية.

من التسريبات التي كانت تتداول بين النقابين بهذا الخصوص أن وزير العمل والشئون الإجتماعية في لقاءه مع اللجنة العامة قبل اسبوع من التحول وعلى إثر تحرك عمال بابكو للبدء بتشكيل نقابتهم، قال: «إننا نعلم أن بعض الشخصيات الوطنية المعروفة قد إلتقت في الخارج بالمنظمات العمالية الدولية لغرض الإسراع في هذا التحول وهذا الأمر ليس خافيا علينا».

وما يؤكد ذلك أن أحد قيادات الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب غير موقفه 180 درجة عما كان عليه قبل عام من معارض لتحويل اللجة العامة إلى مؤيد، وذلك حين رد على أحد المتحاورين في الندوة «الهيكلية النقابية والعضوية وإدارة النقابات» المنعقدة ما بين 21-22 مايو 2002 قائلا «إن الإتحاد الدولي للنقابات الحرة والإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب سوف لن تتعامل مع أية نقابة تنشأ خارج كيان اللجنة العامة أو خارج الإتحاد العام لعمال البحرين».

وهذا ما يتعارض مع المادة (2) و (5) من «إتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي» الإتفاقية رقم 87 لعام 1948 حيث جاء في المادة (2):

«للعمال وأصحاب العمل، دون تمييز من أي نوع، الحق في إنشاء ما يختارونه هم أنفسهم من منظمات، ولهم كذلك، دون أن يرتهن ذلك بغير قواعد المنظمة المعنية، الحق في الإنظمام إلى تلك المنظمات، وذلك دون ترخيص مسبق»

المادة (5):

«لمنظمات العمال وأصحاب العمل حق تكوين إتحادات، وإتحادات حلافية والإنظمام اليها، كما أن لكل منظمة أو إتحاد أو إتحاد حلافي من هذا النوع حق الإنتساب إلى منظمات دولية للعمال وأصحاب العمل»

والحق أن هذا الموقف يؤكد على ما صرح به وزير العمل والشئون الاجتماعية حين كشف عن الاتصالات التي كانت تجري بين «بعض الشخصيات الوطنية المعروفة بالمنظمات العمالية والدولية لغرض الإسراع في هذا التحول» وهو بهذا الموقف لا يخالف المعايير الدولية وحسب، وإنما يتدخل ليحدد مصير طبقتنا العاملة في البحرين ويفرض قيادات من خارج القاعدة العمالية.

إن التدقيق في البنية الداخلية للجنة العامة لعمال البحرين وتكوينها ومراجعة نظامها الأساسي يبين لنا بأن هذه البنية فرضت في ظروف سياسية سائدة قبل التصويت على الميثاق والإنفتاح السياسي ونقصد بها ظروف قانون ومحاكم أمن الدولة التي صادرت حق العمال في تأسيس نقاباتهم واتحادهم النقابي طوال ثلاثة عقود وفرضت بنية اللجان العمالية واللجنة العامة لعمال البحرين التي لم تعد قادرة على التلائم مع التطورات النوعية الجديدة ولا يمكن لهذه التشكيلات العمالية أن ترتقي بعملها على أسس نقابية صحيحة تستند إلى المعايير العربية والدولية في مجال العمل النقابي وتأسيس النقابات والاتحادات العمالية وتعمل من أجل تحقيق مطالب العمال وتحسين ظروف وشروط عملهم. فالمادة الخامسة من النظام الأساسي للجنة تنص على التالي «للجنة في سبيل تحقيق تلك الأهداف حق إبداء الرأي ورفع التوصيات في المواضيع التالية:

المشاكل العمالية وسبل حلها.

اللوائح الداخلية للجان المشتركة.»

كما وأنها وبحكم طبيعة تركيبها وهيكليتها لا يمكن لها أن تكون أداة توحيد وتنظيم الطبقة العاملة وقيادة نضالاتها من أجل صيانة حقوقها وتحقيق مطالبها العادلة وتأسيس اتحاد نقابي لها.

لقد أثار قرار تحول اللجنة العامة لعمال البحرين إلى اتحاد عام لعمال البحرين بلبلة في أوساط العمال والنقابيين، وإرباكا للحراك العمالي في التهيئة لتأسيس النقابات العمالية، وليس ذلك وحسب بل أن هذا التحول عمق الخلافات ووسع الشق في صفوف النقابيين الشيئ الذي عجل ببروز تيارين نقابيين العلاقة بينهما تحكمها الخلافات حول المفاهيم النقابية والمعايير الدولية وآليات تأسيس النقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

في مقال «اللجنة العامة ليست اتحادا والفريسة لن تكون حصانا – يوسف مال الله» نشر في 16 يوليو 2002، وبعد أن يفند الكاتب المخالفات التي ارتكبتها اللجنة العامة والمبررات التي ساقتها للتحول إلى اتحاد عام، يؤكد على عدم شرعية التحول بالاستناد إلى النظام الأساسي الذي يحكم اللجنة العامة وقانون العمل، ويستطرد: «المعروف أن الاخوة (يقصد أعضاء اللجنة العامة) لم يعملوا على مدى عشرين عاما على تغيير واقعهم والتحول من اللجان المشتركة إلى نقابات أو تحويل اللجنة العامة إلى اتحاد عمالي عام رغم تشجيع المسئولين في وزارة العمل منذ بداية تشكيل هذه اللجان المشتركة واللجنة العامة، وتأكيدهم (المسؤلين) أن هذه اللجان المشتركة ليست بديلاً عن النقابات ولم تفرض على العمال ولأهمية هذه الحقيقة سوف نعود بالتاريخ مرة أخرى للوراء، ونقف عند تصريحات أحد المسئولين حينها، وسوف نأخذ تصريحا واحداً لوكيل وزارة العمل لصحيفة الأضواء بتاريخ (1982/6/5)عندما قال في رده على أحد أسئلة الصحفيين «أن اللجان المشتركة لم تأت من الوزارة، وإذا كان العمال لا يريدون اللجان المشتركة كما لو حصل أن عمال (البا) اليوم لا يريدون اللجان)هذا كان موقف لجنة التنسيق وتحديدا عزيز ما شاء الله في البا)، وطلبوا ذلك فلن تجبرهم الوزارة، وسوف تقول لهم آسفين، ونحن لن نرغمكم على هذه اللجان المشتركة مادمتم لا ترغبون فيها ولن نطبقها، وهذه التجربة ستظهر الحقيقة، فهي افضل فرصة لقياس ما إذا كانت اللجان مفروضة من الحكومة أو من العمال أنفسهم"

إن هذه العبارات كانت بمثابة التحدي لعناصر اللجان المشتركة وللجنة العامة، حينها كان بإمكان هذه اللجان الرد بالتحول إلى شكل نقابي آخر، وكان بإمكانها رفض هذه الصيغة، ولكنها لم تفعل ذلك إلى يومنا هذا وهى متمسكة باللجان المشتركة وباستمراريتها، ولهذه الأسباب عمدت إلى التحول الشكلي من خلال التغيير في الاسم فقط من لجنة عامة لعمال البحرين إلى اتحاد عام لعمال البحرين، ولم تمس طبيعتها الهيكلية، كذلك لم تبادر إلى تأسيس النقابات ومن ثم الاتحاد العام لنقابات العمال"

وفي مقال "رسالة مفتوحة للجنة العامة" 22 يونيو 2002 صحيفة الأيام للكاتب غازي الحمر يؤكد الكاتب على أن اعتراض العمال والقيادات النقابية على هذا التحول ليس موجها ضد أعضاء اللجنة العامة حين كتب:

"أعزائي لا يوجد من يعاديكم ويقف ضدكم كأشخاص ولكن نعم يوجد من يقف ضد لجنتكم ككيان وشكل مرفوض، وأنتم إن كنتم صادقين في الشروع بالعمل النقابي، فلا بد من البدء بالبداية الصحيحة المستقلة والحرة وسيذكر لكم التاريخ وقفتكم الشجاعة بالتحول للجان التحضيرية والإشرافية فقط في وضع اللبنات الأولى والدفع بالشروع في العمل النقابي. وتذكروا أن التاريخ لا يملك عاطفة ومشاعر، وأحكامه حازمة وجازمة، وإذا عمدتم في الإستمرار بالشروع في إعلان إتحاد عمال البحرين بشكل أو بآخر ... فسيكون ذلك الفاصل الأول في شق وحدة الطبقة العاملة وفتح الأبواب على مصراعيها للإصطياد في المياه العكرة .. وولادة الإنتهازية في الحركة العمالية، وإنني على ثقة بأنكم على قدر من المسؤولية ولا أحد وصيا عليكم كما أنتم لستم أوصياء على أحد، فاحسموا الأمر في الأيام القليلة القادمة مع تمنياتي لكم بالتوفيق."

وحول هذا التحول نستعرض بعض النقاط التي تم الاتفاق عليها بين وزارة العمل واللجنة العامة في الاجتماع المنعقد بينهما بتاريخ 2002/1/5 والواردة في رسالة موجهة من الوزارة إلى رئيس مجلس إدارة شركة البحرين لسحب الألومينيوم وهي:

أولا: ما دام لم يصدر قانون في هذا الشأن (شأن النقابات) فإن نصوص الباب السابع عشر من قانون العمل في القطاع الأهلي تظل قائمة إلى أن يصدر القانون الجديد.

ثانيا: وبذلك يكون من السابق لأونه الإيعاز للجان المشتركة بالشركات والمؤسسات بأن ثمة قواعد صدرت لتحويل اللجان العمالية المشتركة إلى نقابات عمالية اعتبارا من 2002/1/1، فحقيقة الأمر أنه لم يصدر بعد أي قانون في هذا الشأن.

ثالثا: تتطرق هذه الفقرة إلى أن الوزارة عاكفة على إعداد مشروع القانون.

رابعا: لحين صدور القانون تم الاتفاق مع اللجنة العامة لعمال البحرين يكون من الملائم وضع برنامج توعية للمرحلة القادمة مع اللجان المشتركة في اللجان، وأبدت الوزارة استعدادها لتقديم الدعم.

وختمت الرسالة بأن اللجنة العامة رحبت بهذا الاقتراح، وحتى لحظة انعقاد هذا الاجتماع بين وزارة العمل واللجنة العامة لم يتم التطرق إلى تحويل اللجنة العامة إلى الاتحاد العام.

بصراحة

متى تنتهي ظاهرة الفساد في بلادنا ؟

فاضل الحليبي

اعتمدت الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي 9 ديسمبر 2005، تم تنفيذ الإقرار باعتباره اليوم الدولي لمكافحة الفساد، الذي هو الفساد ظاهرة او بالأحرى وباء خبيث منتشر في العديد من بلدان العالم وبالأخص في البلدان النامية، يتفاوت اتساعه من بلد إلى آخر حسب توفر التشريعات والقوانين واللوائح التي تحد من تغلغله في الجسد البيروقراطي لأي دولة لكي لا ينخر لحد القضاء على ذلك الجسد.

ومن المعروف بأن الفساد يقف عائقاً أمام التنمية والتقدم في بعض البلدان ويساهم في عرقلة مشاريع البناء والإنتاج والتطور الصناعي والتقني، ويستنزف المال العام في مشاريع وبرامج فاشلة، كما أن الفساد لا يستقيم مع الديمقراطية ومقوماتها وبالأخص في البلدان النامية، ففي المجالس النيابية والبلدية الفعالة والتي تمارس دورها التشريعي والرقابي من خلال الصلاحيات الكاملة التي تتاح لها في بعض الدساتير تستطيع التصدي لمظاهر الفساد وسرقة المال العام ، لكن بالرغم من الرقابة البرلمانية الصارمة في بعض البلدان تبقى ظواهر الفساد وسرقات المال العام منتشرة بشكل واسع ومثال ذلك الهند، التي ارتفع فيها النمو الاقتصادي ليصل لنسبة 8٪. بشكل يفوق العديد من البلدان الكبيرة في العالم، جعّل من الهند قوة اقتصادية هامة ومؤثرة في العالم، لكن تظل ظاهرة الفساد هي العائق الأكبر أمام أن تتبأ الصدارة في التطور الإقتصادي والصناعي، وهي لازالت تكافح ضد الفساد.

في بلدنا البحرين، يكفي أن نشير إلى التقارير الثلاثة عشر الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية خلال السنوات الماضية منذ عام 2003، لنؤكد على حقيقة واحدة وهي بأن الفساد لم يعد ظاهرة من ظواهر المجتمع المتعددة، بل أصبح واقعاً مؤلماً لم يجر التصدي له بشكل واضح وصريح لوقف هَدر أموال الدولة وسرقة ممتلكاتها، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، حيث ورد في الصحافة المحلية وفي مقابلة مع أحد المسئولين في وزارة الداخلية بالمناسبة نفسها بأنه تم ضبط 30 حالة رشوة واختلاس.

هذا شيء جيد ولكن ماذا ستفعل لجنة مكافحة الفساد (نزاهة) مع ما جاء في التقرير الأخير (الثالث عشر) لديوان الرقابه المالية و الإدارية والذي نشرت الصحافة المحلية فقرات منه وهو يؤكد على سرقة 83 مليون دينار .

أعضاء مجلس النواب بدل بأن يقوموا بفعل يذكر لهم حول الفساد وسرقة المال العام الواضّح في التقرير الأخير، وتقديم من يثبت تورطه في الفساد إلى النيابة العامة، ينشغل أعضاء مجلس النواب بمنع الموسيقى من المدارس وتعريف مصطلح السعادة والمعالي، والتسابق على السفرات للخارج وغيرها من القضاياالهامشية.

في 13 ديسمبر 2016 وفي الجلسة التي خصصها مجلس النواب لمناقشة تقرير الرقابة المالية والإدارية الأخير، والتي استمرت حوالي 7 ساعات لم يقرر النواب الأفاضل استجواب أي وزير أو مسؤول على التجاوزات والمخالفات الواردة في التقرير، واتفق بعض النواب على مساءلة أربعة وزراء فقط، ولانعرف مدى جدية ذلك أيضا.

وإذ نحيي في هذا اليوم العالمي جهود المتصديين للفساد وكشف الفاسدين وسارقي المال العام سواء كان ذلك في بلادنا أو في المنطقة والعالم، نطالب أعضاء مجلسي النواب والشورى ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية والشعبية بالتصدي لهذه الآفة، كما نؤكد على أهمية الإسراع في تشكيل هيئة وطنية لمكافحة الفساد،

حيث لم يعد من المقبول شعبياً اصدار تقارير سنوية دون اتخاذ إجراءات صارمة ضد المتورطين في الفساد وتقديمهم للمساءلة القانونية، كأننا بذلك نشجع الفاسدين على الاستمرار في التسيب وسرقة المال العام، طالما ضمنوا غياب أية مساءلة على ما تقترفه أياديهم.

من الذاكرة: نشرة «الجماهير»

جواد المرخي

شيء جميل ان نرجع قليلاً للماضي الذي جمع مئات الأشخاص من الرفيقات والرفاق في مساحة النضال الوطني في البحرين على درب التحرير والحرية من الاستعمار والاستبداد بكافة صوره.

ونود أن نستذكر هنا ما كانت نشرة «الجماهير» قد لعبته من أدوار مهمة في تعزيز وحدة ومسار الرفاق فكانت وسيلة مهمة لكشف الواقع على ساحة النضال الوطني، حيث كانت توزع في الأوقات الحساسة من قبل الرفاق في كل مناطق البحرين، وقد استطاعت الجبهة من خلال نشرة «الجماهير» ان تحدد مواقفها الثابتة في الجانب الجماهيري والسياسي والوطني والاجتماعي، فأصبح لها الأثر القوي والصدى المعنوي في نفوس شعب البحرين التواق للحرية.

بالرغم من المضايقات والملاحقات والاعتقالات والمصادرة لأدوات الطبع، الا ان الرفاق استمروا في اصدار النشرة لسنوات طويلة وفي احلك الظروف ايماناً بضرورة اصدارها وإعطاء البرهان على ان جبهة التحرير الوطني دائماً متواجدة في صفوف الجماهير رغم القمع.

في افتتاحية نشرة «الجماهير» الذي صدر في عام 1962 وتحت عنوان نضالنا من اجل الاستقلال الوطني، حددت الجبهة دور الاستعمار البريطاني على أنه العدو الأول لشعب البحرين وهو الذي يسرق خيرات وثروات هذا الشعب، وهو الذي اغرق البلد في الفقر وحرم الشعب من الحرية والاستقلال الوطني التي كانت كل القوى الوطنية في البحرين تناضل من أجله، وكشفت كيف أن شعب البحرين يعيش في سجن كبير يديره الاستعمار والعملاء.

وفي عدد آخر لنشرة «الجماهير» صدر في مارس عام 1963 أكدّ أن الجبهة تدعم بقوة كفاح الطبقة العاملة البحرانية في نضالها المستمر ضد صنوف الاستغلال وضرورة الوقوف مع نضال العمال في شركة بابكو مؤكدةً على ضرورة تعزيز نضالاتهم والعمل على وحدتهم وحمايتهم وفضح ما يجري من انتهاكات بحقهم، مع ضرورة وقف مسلسل الفصل التعسفي للعمال وفضح سياسة الاستعمار في نهب النفط الذي هو ملك للشعب.

وفي افتتاحية أخرى لنشرة «الجماهير» صدرت عام 1964 كان للجبهة موقف تؤكد فيه على ضرورة قيام الوحدة الوطنية بين قوى الشعب معتبرة إياها بمثابة السلاح الأمضى في يد الشعب ضد الاستعمار، ثم تطرق النشرة إلى نماذج من النضال لشعوب العالم ضد الاستعمار وأعوانه بما فيها نضالات الشعوب العربية مؤكدةً على ان النضال الوطني الثوري لكل الشعوب سوف يعطيها القدرة على احراز الانتصار ونيل الحرية والكرامة والاستقلال الوطني الحقيقي.

وفي عدد «الجماهير» الصادر في ابريل من عام 1965 شددت النشرة على أهمية ثورة شعب البحرين ضد أطماع الاستعمار البريطاني وأعوانه مع التأكيد على أنه ليس هناك تهاون في النضال التحرري حتى ينال شعب البحرين الحرية والاستقلال، إلا ان هذا يتطلب المزيد من الوعي الحقيقي في صفوف الجماهير من عمال وطلاب ومثقفين ونساء، وضرورة التماسك والتأكيد على أسس الوحدة الوطنية، منددةً بقمع الاستعمار لانتفاضة مارس المجيدة التي تفجرت في عام 1965، وأشادت النشرة بنضال العمال والطلبة وكافة القوى الشعبية والوطنية والجماهيرية التي كانت تخوض ملحمة انتفاضة مارس المجيدة في سبيل إعطاء الشعب المزيد من الحقوق واطلاق سراح المعتقلين والمحكومين السياسيين مع ضرورة رفع حالة الطوارئ.

وكانت الجبهة آنذاك قد خاطبت الرأي العام العالمي والعربي بضرورة الوقوف بجانب نضالات شعب البحرين في سبيل الحرية والاستقلال، مؤكدة على حتمية فشل كل الأساليب القمعية والسياسات والمشاريع الاستعمارية، وأن شعب البحرين حتماً سوف يكسب النضال وسوف يحقق الاستقلال الوطني في نيل الحرية والديمقراطية.

(قف)

التنمية وتطوير التعليم (٢)

فهد المضحكي

ان تحرير المجتمعات السائرة في طريق النمو من الهيمنة الإمبريالية ومن التبعية الخطيرة، أصبح كما نراه واقعاً بالغ الأهمية، وبالتالي يصبح التعامل مع هذه الإشكالية يقوم بالأساس على إيجاد حلول نسبية للتناقض الصارخ القائم بين دول «العالم المتقدم صناعياً» ودول «العالم المتخلف» ويتوزع هذا العمل كما يراه كثير من المفكرين مهمات متعددة ومتميزة. متشابكة ومتفاعلة كذلك، ومن بينها: –

دراسة الواقع بمفهومه الشامل وكشف حقيقة المشاكل ومحاولة إعطاء بديل لما هو واقعي في الواقع المعاش.

جعل قطاع التربية والتعليم يقوم بالأساس على هذه المهمة الهامة بالمساهمة الفعلية في عملية التنمية لما فيه صالح الوطن والمواطن بدون تمييز او تهميش اجتماعي.

هذا على مستوى الطرح العام للإشكالية، اما على مستوى الطرح الخاص، فقد يتفاوت البحث في هذه الإشكالية من حيث انه موضوع تتداخل فيه مجموعة من المشاكل ذات طابع ثقافي فكري واقتصادي واجتماعي وسياسي.

ومن هنا طرح الدكتور شبل بدران السؤال المحوري والأساسي الآتي: –

ما هو دور التعليم في التنمية؟

ان التعليم في رأيه لا يقتصر على ما هو فكري وثقافي فحسب، أنه الميدان الذي يسهم مساهمة فعالة في عملية التخطيط لتنمية المجتمعات في حاضرها ومستقبلها، ومن هنا تظهر العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية والتي بدونها لا يمكن أن يتحقق التحرر والتطور والتقدم.

فالتعليم بالرغم مما يتعرض له من محاولات التحريف والتمويه والتشويه بسمعته، فانه الميدان المسؤول – كما سبق وان أشار إليه زيدان – عن الاهتمام بكل القضايا المتنوعة والمتعددة بصفة عامة، وعن مدى التفاعل بينه وبين إشكالية التنمية، نظراً لارتباطه بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية واخلاقية. من هنا – في رأيه – تنتقى عن التعليم تلك التهمة الخطيرة التي تعزوه إلى ما يسمى بالقطاع غير المنتج في المجتمع.

وهناك دراسات كثيرة واهتمامات متنوعة حتى في الدول المسماة بالمتقدمة صناعياً، تعمل ما لديها على إبراز أهمية التعليم في كل المجالات والنشاطات التي يقوم بها الانسان. وبما أننا – كما يقول – بررنا موقفنا بالدعوة إلى ربط التعليم بالتنمية، فهذا يرجع بالأساس إلى أن التنمية لا يمكنها ان تحقق الأهداف الإيجابية والعامة إلا بالاعتماد على تخطيط علمي دقيق وعملية التخطيط هذه، لا يمكن ان تهتم هي الأخرى بدورها إلا بفضل التعليم الهادف إلى حياة أفضل وذلك لأن مشكلة بطالة الخريجين التي تعاني منها البلدان العربية الغنية والفقيرة، لن تجد حلها الصحيح إلا في إطار تنمية مستقلة تتم على مستوى هذه البلدان ككل.

ومن باب التوضيح يرى استناداً على ما تقدم، وفي اطار الخطوات العملية التي يجب القيام بها بالنسبة للمجتمعات السائرة في طريق النمو لمواجهة المشاكل المتراكمة والتي أصبحت واقعاً ملموساً خطيراً، مثلاً: البطالة السافرة وتدني مستوى المعيشة ومشاكل الاستيعاب وحرية التعبير....الخ لابد من إعادة نظر واقعية وجدية إلى الواقع المتردي والمتأزم حيث أصبحت تأتي في مقدمة المأساة الحقيقة التي يعيشها المواطن المغلوب على أمره في الدول العربية، وواقع «بطالة الخريجين» أنها ليست ناتجة عن كثرة الخريجين في ميدان التعليم، وإنما راجعة في عمق أساسها إلى تنمية اقتصادية محكمة وهادفة هي ناتجة – كما قال عن عدم تمكن بلدان « العالم الثالث « من التحرر والتخلص من قيود الهيمنة والتبعية والتخلف المفروضة عليها وعن عدم التمكن من ربط علاقة جدلية بين التعليم والتنمية على مستويات التخطيط والتنسيق والدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية الجادة بالإضافة إلى عدم تمكنها من مواجهة المشاكل المتعددة التي أصبحت إشكالية التنمية والتخلف في رأي كثير من المفكرين والمهتمين لا تقتصر فقط على علماء السيسيولوجيا والباحثين والدارسين وحدهم بقدر ما أصبحت إشكالية الساعة، إشكالية العصر، بل إشكالية كل الناس المتأزمين والمهمشين، اما التعليم فقد أصبح هو الآخر الميدان الذي بإمكانه ان يحقق الحرية والتحرر من التبعية والتخلف.

ويعتقد الباحث بدران ان هناك شبه اتفاق عام لدى المهتمين والمنشغلين بقضايا الدول العربية على قضايا هامة واساسية، توجد في مقدمتها إشكالية التبعية والتخلف وعدم الانطلاق من الواقع المعاش والاهتمام به.

وإذا كان العديد من البحوث والدراسات تؤكد على أهمية الخصوصية الوطنية بكل بلد من البلدان العربية فأننا – على حد تعبيره نؤكد على الارتباط بالواقع المعاش والانطلاق منه والعناية به والاهتمام بنموه في كل المجالات، وهذا يستدعي نظاماً تعليمياً وطنياً ديمقراطياً حقيقياً وواقعياً تراعي فيه المصالح الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية لبلدان «العالم الثالث» وذلك لتخطي مشاكل التخلف والتنمية.

قاسم الحلال

الحرب الإعلامية وتأثيرها على الجماهير

من المعروف لدى الشعوب أن (الإدارة الأمريكية) ترتكب الجرائم في حقها. وهنا عمدت تقويس الإدارة الأمريكية لكي أتحاشي فهم البعض موقفي من أمريكا كمشجب أعلق عليه هموم الشعوب التي فعلاً تقاسي الويلات، ومنها الشعب الأمريكي المعروف عنه بأنه شعب طيب ومعروف بمواقفه منذ حرب فيتنام حتى حرب العراق، حيث قامت الإدارة الأمريكية بتجنيد العاطلين عن العمل، وحشرتهم في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ضاربة عصفورين بحجر، حيث أنها وجدت حلاً للعاطلين ووضعتهم (حطب تنور)، تجني من ورائهم الملايين من دول الخليج، حيث تضاعف الابتزاز لدول الخليج ولكونها (الإدارة الامريكية) تدرك ان معظم الجنود الأمريكيين سيرفضون هذه الحرب، عمدت لاستغلال العاطلين والمجنسين من الجاليات الأجنبية المحسوبة على المجتمع الأمريكي.

*ان الإدارة الامريكية بقيادة (C.I.A) وكالة الاستخبارات الامريكية تبرع في افتعال الحروب، حيث ترسم خطط البؤر الساخنة، وتسعى عاجلاً لوضع موطئ قدم يسعفها في الانقضاض على الثروات الوطنية تحت ستار محاربة (الإرهاب)، ليس للانقضاض على الثروات فحسب، بل لجلب الكثير من المآسي ودمار الأمم، وتسويق للسلاح، وتوسيع نفوذ شركاتها الاستثمارية وتجربة أسلحة صنعت حديثاً، وابتزاز دول المنطقة التي تدفع ثمنه الشعوب المغلوبة على أمرها. أمريكا حينما رأت إيران تغوص في أتون التطرف وخصوصاً استعراضها قبالة بارجاتها التي لا يجرؤ أحد على تحديها، عمدت في التراخي أمامها لكي تمنحها حجماً وتجعلها تزداد في صنع ترسانتها الصاروخية، وذلك لجعلها دولة قوية أمام دول الخليج حيث تستطيع أمريكا ابتزاز هذه الدول أكثر، كما وثقت علاقاتها مع فصيل من فصائل المعارضة الذي سرعان ما تعاطى معها.

وقد عمدت لإرسال طائرات بدون طيار فوق أجواء إيران، حيث قامت الحكومة الإيرانية بإسقاطها، حيث صرحت الحكومة الإيرانية أن هذه الطائرات (يعتقد انها أمريكية)، وقد قامت الأجهزة العسكرية الإيرانية بتفكيكها لكشف أسرارها، وفيما بعد قامت الحكومة الإيرانية بصنع نسخ منها، ووالغرض من كل هذا هو قصد أمريكا إفهام دول الخليج أن إيران تمتلك أسلحة متطورة، هذا عدا الصواريخ المسماة بأسماء الأئمة. علينا أن ندرك تماماً أن أمريكا واستخباراتها (C.I.A) تستطيع الدخول إلى قعر دار أي دولة وبكل أنواع العدة والعتاد وبدون علاقات.

الصعود التاريخي الجديد لليمين المتطرف في الغرب:

انه الاقتصاد مجدداً ودائماً

د. محمد الصياد

كنت في باريس خلال النصف الأول من شهر ديسمبر 2015 مشاركا في قمة باريس لتغير المناخ (30 نوفمبر–12 ديسمبر 2016). وقد أتاحت لي هذه المصادفة التاريخية أن أكون شاهدا على هول الصدمة التي أصابت أوساط النخبة الفرنسية الحاكمة ومحيطها إثر النجاح الكاسح الذي حققه حزب الجبهة الوطنية بزعامة مارين لوبان في الجولة الأولى من الانتخابات البلدية الفرنسية التي جرت الأحد الموافق للسادس من ديسمبر 2015، حيث فاز الحزب في 6 مناطق من أصل 13 بالدورة الأولى من انتخابات المناطق، جامعا نسبة أصوات قياسية بلغت نحو 30٪. يومها أعلن الحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا انسحابه من منطقتين رئيسيتين على الأقل في الدورة الثانية التي أجريت يوم 13 ديسمبر 2015 لفتح الطريق أمام حزب اليمين الجمهوري للفوز بالمناطق السبع المتبقية تفضيلا على حزب الجبهة الوطنية اليميني، وهو ما حدث بالفعل.

في النمسا، تمكن زعيم حزب الحرية اليميني المتطرف نوربرت هوفر من الفوز في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي أجريت أواخر شهر أبريل الماضي، بحصد 35.1٪ من الأصوات، لكنه خسر في الجولة الثانية التي أجريت في مايو الماضي بفارق ضئيل أمام زعيم حزب الخضر الاقتصادي ألكسندر فان در بيلين الذي فاز بنسبة 50.3٪ من أصوات الناخبين. لكن هوفر استطاع الحصول على أصوات 49.7٪ من أصوات الناخبين، أي أن مرشح حزب الخضر فاز بفارق ضئيل لا يتجاوز 0.6٪ من الأصوات. فكان أن طعن هوفر في نتيجة الانتخابات وقررت المحكمة العليا قبول الطعن وإعادة اجراء الانتخابات يوم 4 ديسمبر 2016 بحسب قرار البرلمان. علماً بأن الحزب يشغل حاليا 40 مقعدا في مجلس النواب النمساوي من اجمالي عدد مقاعد البرلمان البالغ 183 مقعداً، أي نسبة 21.8٪.

في بلدان أخرى أوروبية أيضا تم تسجيل تقدم واضح لأحزاب أقصى اليمين باتجاه مواقع السلطة، سواء السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية. ففي الدانمارك تعتمد الحكومة على دعم "حزب الشعب الدانماركي القومي الذي يقف وراء التشريعات المتشددة ضد الهجرة الى أوروبا. فمع انه حل ثانيا في انتخابات يونيو 2015 بحصوله على 37 مقعداً من اجمالي مقاعد البرلمان البالغ 175 مقعداً، خلف الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي حصل على 47 مقعدا، إلا أنه اختار عدم المشاركة في الحكومة التي يقودها الحزب الليبرالي، والاكتفاء بعلاقات التخادم المتبادل معها، حيث يتعاونان بشكل وثيق في معظم القضايا، ويتلقى الحزب بالمقابل الدعم في القضايا السياسية الرئيسية، خصوصا المتصلة بأهداف الحزب الرئيسية المتمثلة في حماية الحرية والتراث الثقافي للشعب الدانماركي، بما في ذلك قيم العائلة، والمَلَكية، والكنيسة الانجيلية اللوثرية الدانماركية، وإنفاذ القانون بصورة صارمة، ومقاومة تحويل المجتمع الدانماركي الى مجتمع متعدد الثقافات وذلك بالحد من الهجرة وتشجيع الاندماج الثقافي للمهاجرين الشرعيين، والمحافظة على مستوى الرفاه الاجتماعي، وتشجيع المبادرة الخاصة (Entrepreneurship)، وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

في فنلندا التي تشكلت حكومتها الائتلافية التي تضم 14 وزيرا في مايو 2015، فإن زعيم "حزب الفنلنديين" الذي يحسبه الاعلام الغربي على أقص اليمين، "تيمو سويني– Timo Soini"، شغل فيها منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المسؤول عن السياسة الخارجية والسياسة الأمنية والشؤون الخارجية العامة. علماً بأن "البند 93" من الدستور الفنلندي المتعلق بـ"الاختصاصات المتعلقة بشؤون السياسة الخارجية" ينص على أن "السياسة الخارجية لفنلندا تُدار من قبل رئيس الجمهورية بالتعاون مع الحكومة".

في هنغاريا (المجر)، حلّ حزب "جوبك" (Jobbik) القومي الراديكالي، في الانتخابات البرلمانية التي جرت في السادس من أبريل 2014، ثالثا بنسبة أصوات بلغت 20.54٪. وهو حزب يصف نفسه بأنه حزب مبدئي، محافظ وحزب مسيحي وطني راديكالي هدفه الأساس حماية القيم والمصالح الهنغارية. في حين تصفه الأساط السياسية العلمانية بأنه حزب يجمع بين الوطنية الاثنية، شعبوي، مؤثر في العامة بخطاباته البلاغية، مناهض وناقد راديكالي للنخبة السياسية الحاكمة. كما يعتبر حزب "جوبك" نفسه في عداد زمرة الأحزاب الأوروبية القومية المناهضة للعولمة الرأسمالية وللتكامل الأوروبي العميق والصهيونية. وعوضا عن ذلك فإن الحزب يتبنى الأيديولوجية البانطورانية (Pan–Turanism)، وهي حركة ظهرت في القرن التاسع عشر للتعبير عن مكون ثقافي بلوره النفوذ العثماني في بعض أجزاء أوروبا الشرقية التي وصلت اليها أيدي الامبراطورية العثمانية، وذلك قبالة صعود "الغزو" الثقافي لما سمي حينها بـ"البانجيرمانيزم – Pan– Germanism" إنما يتسلح بها حزب "جوبك" لمقاربة النظرة القومية الروسية "الأورآسيوية". ولكن الاعلام الغربي لا يعترف بذلك، فهو يخلع على الحزب أقذع الأوصاف، فهو تارة فاشي وأخرى فاشي جديد وثالثة نازي جديد ورابعة عنصري وخامسة معادي للسامية وسادسة معادي للصهيونية وسابعة بأنه مصاب بمرض الكراهية وبفوبيا الخوف من المثليين.

في ألمانيا التي تعتبر القاطرة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ببلدانه الـ 27، حقق حزب البديل، وهو حزب آخر يميني متطرف ظهر مؤخرا على الساحة السياسية الألمانية، فوزا مفاجئاً في عدد من انتخابات الأقاليم الألمانية، حيث فاز في انتخابات ولاية مكلنبورج فوربومرن التي جرت الأحد 4 سبتمبر على منافسه الرئيسي الحزب المسيحي الديمقراطي الذي تنتمي إليه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وهو ما اعتبره نائب زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا رالف شتجنر بأنه هزيمة مباشرة لميركل لأن الحزب فاز عليها في دائرتها الانتخابية، إذ حل حزب البديل ثانيا بنسبة 22٪ بعد الحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي حصل على 30٪ من الأصوات. كما حل حزب البديل خامسا في انتخابات ولاية برلين التي جرت الأحد 18 سبتمبر 2016، حاصدا نسبة 14.1٪ من الأصوات، ما جعل الحزب يحظى بتمثيل في 10 مجالس برلمانية محلية من أصل 16 مجلسا، وهو الذي لم يتجاوز عمره الثلاث سنوات (تأسس في 6 فبراير 2013).

وهكذا وبعد عرض هذه الوقائع المنتقاة، فقد صار بوسعنا أن نطرح عددا من الأسئلة التي يفترض أن تفتح لنا بعض الآفاق المعرفية المتصلة بهذه الظاهرة

المسماة في الاعلام الغربي، واستنساخا منه في الاعلام العربي الرديف، صعود اليمين المتطرف الى مواقع السلطة في أوروبا. فهل هناك بالفعل خطر يتهدد الأنظمة السياسية الليبرالية المستقرة في بلدان أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 من جانب أحزاب اليمين المتطرف؟ وهل هناك ظاهرة يمكننا تمييزها وموافقة الميديا الغربية على وجودها، وعلى اطلاقاتها التحذيرية من مغبة تكرار صعود النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا مطلع ثلاثينيات القرن العشرين الماضي؟

أم أن هذه المزاعم تندرج في إطار سياسية الإثارة والتهييج الاعلامي بدفع من ثقافة الفزعة، بغية تحويل هؤلاء المنافسين الجدد من أحزاب اليمين المتطرف الى بعبع لتخويف العوام منه وحصر نفوذه في "زوايا الحصص" التصويتية المقبولة من جانب أوساط الطبقة الحاكمة، والتي لا تؤثر على التيار العام للطبقة السياسة الحاكمة المتداولة والمتقاسمة للسلطات فيما بينها؟

وهل التصويب على هذه الأحزاب اليمينية يعد انحرافاً عن التصويب الذي كان استهدف الى أشهر قليلة خلت، أحزاب اليسار الراديكالي الجديدة التي سجلت حضورا قويا ومدويا في انتخابات اليونان مطلع العام الماضي التي فاز فيها حزب سيريزا اليساري، وهو الانتصار الذي وصفه حينها رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون بأنه "سوف يزيد القلق الاقتصادي في أوروبا()"، وانتخابات اسبانيا التي جرت في شهر يونيو الماضي وزاد فيها حزب "بوديموس" (الذي يصفه الاعلام الغربي بالحزب اليساري الراديكالي) وحلفاؤه، عدد مقاعدهم في البرلمان الى 71 مقعدا، وإيطاليا التي أصبح فيها حزب "حركة خمس نجوم" التي أسسها قبل سبع سنوات، الممثل الكوميدي بيبي جريلو والمحسوبة على اليسار الراديكالي الأوروبي()، القوة السياسية الثانية في برلمانها (EURONEWS، 2016/6/20،)؟ – أم أن التصويب سيتوازى ويتكامل معه في المرمى؟

من الواضح أن الطبقات اليمينية الحاكمة في أوروبا، لا تريد "الغرباء الفضوليين" من الأحزاب الشعبية (التي بالمناسبة يوصمونها بالشعبوية)، سواء أكانت يمينية أو يسارية. يوم السبت 24 سبتمبر 2016، أعاد أعضاء حزب العمال البريطاني المجتمعين في مدينة ليفربول، انتخاب جيريمي كوربن رئيسا للحزب، وكانت أوساط الطبقة السياسية التقليدية الحاكمة في بريطانيا (حزب المحافظين والجناح "البليري"، الموالي لتوني بليز داخل حزب العمال) وآلتها الاعلامية الضاربة، قد شنت هجوماً سياسياً وشخصياً ونفسياً ضد كوربين من أجل دفع أعضاء الحزب لإقالته. وتم تحريض أعضاء الحزب في البرلمان الذين يشكلون حكومة الظل، للتمرد عليه والمطالبة باستقالته. فهل كوربين أيضا من اليمين المتطرف؟ إنه يساري، يقول صراحةً بأنه سيطبق سياسات اقتصادية واجتماعية لا ترضى عنها الطبقة السياسية التقليدية، ولا امتداداتها في قطاعات المال والأعمال التي تعبر عن مصالحها.

ولو دققنا قليلا في معطيات التغطيات الاعلامية الواسعة لما يسمى بظاهرة صعود اليمين المتطرف، وفحصنا "مؤشراتها" الكمية والنوعية، لوجدنا تهويلا غير متناسق وغير متناسب مع نتائج هذه القياسات. ففي ألمانيا لازال حزب "البديل" بعيدا كل البعد، برغم المؤشرات الكمية لحضوره الانتخابي، عن تهديد المواقع "الحصينة" للحزبين المحتكرين لمؤسسات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والاعلامية: الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. وما حدث من "اجتياح" حزب البديل لبعض مواقع الحزب المسيحي الديمقراطي، لا يعدو أن يكون ردة فعل عقابية من جانب قطاع واسع من كتلة قوة العمل الألمانية ضد سياسة أنجيلا ميركل وحزبها الخاصة بالهجرة، والتي سمحت لملايين اللاجئين بدخول ألمانيا ومزاحمة شغيلتها التي يعاني قسم منها من البطالة التي بلغت 4.2٪ في شهر يونيه 2016 ، ومعدل نمو بلغ 1.7٪ في عام 2015 و1.5٪ في عام 2014 و0.1٪ في عام 2013. في الدول الأخرى التي أتينا على ذكرها ومنها النمسا وإيطاليا وفرنسا، سنجد أن معدل البطالة فيها قد بلغ في شهر أبريل 2015 5.7٪، و12٪، 10.5٪ على التوالي .

ولو وضعنا هذه المعدلات العالية في كل من إيطاليا وفرنسا والمتوسطة في النمسا للبطالة قبالة معدلات نموها السكاني السنوي، ومعدلات النمو السنوي لإجمالي نواتجها المحلية، سنجد أن معدل النمو السكاني كانت نسبته في فرنسا 0.39٪ (2015)، و 0.49٪ في إيطاليا (2014)، و 0.67٪ في النمسا (2015)، و 0.32٪ في عام 2015 في المانيا().

أما النمو السنوي لإجمالي نواتجها المحلية فكان على النحو التالي: في النمسا 0.88٪ في عام 2015 و0.35٪ في عام 2014، ومن غير المتوقع أن يتجاوز هذا العام نسبة 1.24٪ . وفي إيطاليا كان سلبيا في عام 2013 بنسبة 1.75٪ وسلبيا أيضا في عام 2014 بنسبة 0.34٪، وإيجابيا في عام 2015 بنسبة 0.76٪، وعلى أن يبقى أقل من 1٪ (0.95٪) في نهاية العام الجاري. وفي فرنسا، فقد كان نمو اجماليها في عام 2015 1.14٪ مرتفعا من أقل من ربع واحد في المائة (0.18٪) في عام 2014، وعلى أن يبقى بنفس المعدل نهاية هذا العام().

وكما هو ملاحظ، فإن البلدان التي فشلت حتى الآن في الخروج من دوامة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مثل فرنسا وإيطاليا (برغم معدلات بطالتها العالية ومعدلات نموها المتواضعة)، هي الأكثر "انكشافا" على المد السياسي الراديكالي، سواء بالجنوح يميناً أو يساراً. ومع ذلك تستطيع هذه الدول أن "تتعايش" وتتكيف مع معدلات نمو منخفضة لإجمالي الناتج، وهي تفعل ذلك على أية حال منذ عقد ثمانينيات القرن الماضي باستخدام أدوات السياستين النقدية والمالية، بفضل معدلات نموها السكاني الأخفض من معدلات نمو نواتجها المحلية. وهي أو بصورة أدق أحزابها الحاكمة، تقوم مع كل اقتراب للاستحقاقات الانتخابية برفع درجة الإحماء الاقتصادي لخلق رواج مصطنع في الدورة الاقتصادية، رغم الأضرار التي يخلفها عادة مثل هذا الاحماء "الفائض" على الحسابات القومية للدولة، لاسيما سقف الدين العام وعجز الموازنة. لماذا؟ لأنها أصلا مقيدة بالسقوف العالية لمديونيتها العامة. فرنسا على سبيل المثال مقيدة بدين عام يبلغ حوالي 2.140 تريليون يورو مقابل اجمالي ناتجها المحلي البالغ حوالي 2.229 تريليون يورو، أي أن اجمالي دينها العام يشكل 96٪ من اجمالي ناتجها(). أما إيطاليا فهي في وضع لا تحسد عليه اطلاقا، ذلك أن اجمالي دينها العام البالغ 2.196 تريليون يورو يتخطى بكثير اجمالي ناتجها المحلي البالغ 1.550 تريليون يورو، أي أنه يشكل 141.69٪ من الاجمالي، تدفع عليه إيطاليا فائدة سنوية تبلغ حوالي 84 مليار و469 مليون يورو حتى ألمانيا التي تعتبر في وضع اقتصادي أفضل قياسا لبقية الدول الأخرى المحورية في الاتحاد الأوروبي، حيث يتخطى ناتجها المحلي البالغ 2.851 تريليون يورو إجمالي دينها العام البالغ 2.117 تريليون يورو، أي بنسبة 74.28٪ من الاجمالي، تبلغ فائدته السنوية حوالي 49.350 مليار يورو() مضافٌ اليها معدل النمو السكاني المنخفض للغاية كما هو مشار اليه أعلاه. حتى ألمانيا التي لديها مساحة أكبر للمناورة الاقتصادية، استنادا الى هذه المؤشرات "التفضيلية"، فإنها طمعت في رفع سقف اجمالي قوتها العاملة لمواجهة أزمة شيخوختها السكانية (Aging population) الناجمة عن المستوى المتدني لمعدل نموها السكاني السنوي، وذلك بفتحها الباب على مصراعيه لتدفق أكثر من مليون لاجيء (سوري أساساً) على أراضيها واستثمارهم في تثوير دورة النمو برفع طاقة الطلب الكلي على السلع والخدمات. فكان أن استدعى هذا الضغط الهائل والمفاجيء على سوق العمل والمرافق العامة في ألمانيا، سخطاً شعبياً سرعان ما تلقفته أحزاب التغيير الراديكالي من اليمين واليسار على حد سواء، خصوصا وأن هذه تعتبر بضاعة رائجة وبديعة للتسويق السياسي قبالة عداء شرائح واسعة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة لأحزب المؤسسة الطبقية الضخمة الحاكمة.

بهذا المعنى يمكننا الزعم بأنه لا يوجد تهديد حقيقي للمواقع "الحصينة" لأحزاب ما يسمى "يمين الوسط" الحاكمة في البلدان الأوروبية سالفة الذكر من جانب أحزاب اليمين المتطرف، بقدر ما هنالك تهويل متعمد من جانب ماكينتها الدعائية لوقف زحف القوى الناقمة على "المؤسسة" الضخمة الحاكمة، سواء من اليمين أو اليسار الراديكاليين، والإبقاء على "استاتيكية": الحالة السياسية الجارية "Status qua"، أي ابقاء مواقع القوى السياسية وامتيازاتها دون تغيير لإطالة أمد بقائها واستمرارها في السلطة.

**** ورقة عمل كُتبت خصيصا لورشة "صعود اليمين المتطرف في الغرب" التي نظمها مركز دبي للسياسات العامة (بحوث) في 2016/9/16***

صعود اليمين المتطرف في أوروبا

الدويلات التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت تعود لأصولها العرقية وهو ما ساهم في ظهور النزعة القومية عند الكثير من الأوروبيين

منصور حسين

–ا من هو اليمين المتطرف؟

1– اليمين المتطرف هو مصطلح سياسي يطلق على الجماعات والأحزاب والتطرف هو توصيف لمواقفها السياسية في المشهد السياسي، والفرق بين اليمين التقليدي واليمين المتطرف، أن اليمين التقليدي الليبرالي او ما يسمى المعتدل يسعى للحفاظ على الحقوق والحريات و التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع، والثاني كذلك ولكن الاختلاف يكمن في أن اليمين المتطرف في مواقفه يدعو للتدخل القسري واستخدام التشريعات واستخدام العنف للحفاظ على تلك التقاليد والأعراف في المجتمع الأوروبي المتمسك بها.

لذلك يتصف اليمين المتطرف في أوروبا بالتعصب القومي لجنسه، والتعصب الديني ومعاداة المهاجرين من المسلمين وغيرهم من الشعوب الإفريقية والآسيوية، حيث يرى أن ما يحدث من جرائم وسرقات هو بسبب زيادة الهجرة، وأن لدى المسلمين والأجانب عامة، عادات وتقاليد جاءوا بها من بلادهم الفقيرة، ترفض دخولها مثل تلك إلى بلدانهم الأوروبية.

–٢ أسباب صعود اليمين المتطرف

مع نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات حدثت تغيرات كثيرة في أوروبا نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية متمثلة في حلف وارسو وتأسيس الاتحاد الأوروبي نتيجة معاهدة ماستريخت 1992، نتيجة لما سبق، فإن الدويلات التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت تعود لأصولها العرقية وهو ما ساهم في ظهور النزعة القومية عند الكثير من الأوروبيين وانضمام مثل هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

في عام 2008، بدأت أزمة مالية عالمية اعتبرها البعض الأسوأ منذ الكساد الكبير 1929، أدت هذه الأزمة لانتشار البطالة والركود الاقتصادي.

ومع زيادة الهجرة بدأ بعض الأوروبيين ينظرون للمهاجرين كمزاحمين لهم في وظائفهم وخاصة المسلمين، وهنا ظهرت دعوات للتضييق على المهاجرين ودعوات عدائية ضدهم.

تدفق اللاجئين إلى أوروبا وما تبعه من حوادث إرهابية آخرها حادث بروكسل الذي راح ضحيته 34 قتيلًا و135 جريحًا.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أفضي في النهاية إلى ارتفاع أسهم أحزاب وحركات اليمين المتطرف في أوروبا بشكل غير مسبوق.

ومن عوامل صعود نجم اليمين المتطرف أيضًا سياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية التي أدت إلى زيادة المخاوف من أن ذلك الاندماج سيأتي على حساب الخصوصية الوطنية والمحلية. ذلك عبر المفوضية الاوروبية التي بمثابة الحكومة المكزية التي تقر القرارت الاقتصادية و التجارة الداخلية و الدولية.

في 2011 ومع بداية ما عرف بالربيع العربي، ظهرت عدة صراعات في الشرق الأوسط من الأزمة السورية إلى الأزمة الليبية واليمنية وظهور تنظيم الدولة الإسلامية وتدهور الأحوال المعيشية للمواطن العربي كل ذلك أدى لزيادة الهجرة واللجوء لأوروبا.

زيادة منافسة المهاجرين على الوظائف الموجودة وفي ظل وجود نسبة بطالة، كل ذلك أدى لزيادة المخاوف عند الكثير من الأوروبين على هويتهم الثقافية وعاداتهم وتقاليدهم وعلى الجنس الأوروبي وأيضًا الخوف من تلاشي دولة الرفاهية.

–٣ بانوراما اليمين المتطرف في أوروبا؟

النمسا

في النمسا برزرجل سياسي يميني متطرف الى انتخابات الرئاسة، وهو نوربرت هوفر من حزب الحرية المعادي للمهاجرين في الجولة الأولى للانتخابات في أبريل 2016 حيث حصل على 35٪ من الأصوات، ولكن استطاع ألكساندر فان دير بيلين انتزاع الفوز في اللحظات الأخيرة، ولكن ما لبث أن أبطلت المحكمة الدستورية العليا نتيجة الانتخابات في الأول من يوليو وبذلك ستكون إعادة الانتخابات، وهي فرصة كبيرة لليمين المتطرف للوصول للرئاسة.

يشكل حزب الحرية اليميني 40 مقعدًا من أصل 183 مقعدًا في المجلس الوطني، وشعار الحزب «النمسا أولًا»، وقد ارتكزت حملة نوربرت هوفر في الانتخابات الرئاسية على تقليل المنافع التي يحصل عليها المهاجرون وإعطاء النمساويين الأولوية في العمل.

بولندا

في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في 2015، حصل حزب القانون والعدالة اليميني على نسبة 39٪ من الأصوات والتي مكنته بقوة لآن يدخل في الحكومة المشكلة.

المجر

سيطر حزب فيدس وفيكتور أوربان اليمينيين على آخر ثلاثة انتخابات مما جعل بعض الدول الأوروبية تتهم النظام المجري بالنظام الشمولي.

حزب جوبيك اليميني استطاع في انتخابات 2014 المتطرف المعادي للمهاجرين من الحصول على 20٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية مما جعله ثالث أكبر الأحزاب في المجر، والجدير بالذكر أن الحزب يدعو لإجراء استفتاء حول عضوية الاتحاد الأوروبي.

السويد

في سبتمبر 2014، تمكن الحزب الديمقراطي اليميني المتطرف استطاع في الانتخابات في سبتمبر 2014 من الحصول على نسبة 13٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، ويدعو الحزب إلى وضع قيود كبيرة على الهجرة وإجراء استفتاء حول عضوية السويد في الاتحاد الأوروبي.

اليونان

حزب الفجر الذهبي اليميني يعتبر من أبرز الأحزاب اليمينية المتطرفة في اليونان، الذي تأسس هذا الحزب عام 1980، في 2012 دخل البرلمان بـ 18 مقعدًا، وقد وصفه المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان في 2013 بالنازي الجديد حيث له نظرة متشددة تجاه المهاجرين ويرى أن الاتحاد الأوروبي سبب دمار اليونان.

فرنسا

تأسس حزب الجبهة الفرنسي القومي عام 1972 ويترأسه حاليًا مارين لوبان، يتبنى هذا الحزب الخطاب العدائي تجاه المهاجرين ويسعى لتقليل الإعانات للمهاجرين مثل الرعاية الصحية، ودعت رئيسته لإجراء استفتاء حول عضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء البريطاني الأخير.

حصل الحزب على 27٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ديسمبر 2015، ومن المتوقع مشاركة لوبان في الانتخابات المزمع عقدها في 2017.

ألمانيا

في مارس 2016، تمكن حزب البديل الألماني من الحصول على نسبة 25٪ من الأصوات في انتخابات الولايات، رغم أنه قد فشل سابقًا في الحصول في 2013 على أية مقاعد في البرلمان إلا أنه من المتوقع أن يكون أول الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تصل للبرلمان الألماني منذ الحرب العالمية الثانية وذلك بعد استطلاعات للرأي أظهرت حصوله على 10-12٪.

أما حركة بيجيدا التي تدعي بأنها حركة مواطنين أوروبيين ضد أسلمة الغرب، فقد نظمت العديد من التظاهرات المعادية للمهاجرين المسلمين واللاجئين وتم اتهامها في أكثر من حادث عنف ضد المسلمين.

بريطانيا

حزب الاستقلال البريطاني يعتبر هذا الحزب من أبرز الأحزاب اليمينية المتطرفة في بريطانيا الذي تأسس في عام 1993 كحزب معارض للاتحاد الأوروبي، وتمكن من الحصول على أعلى الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي في بريطانيا.

وتشير العديد من التقارير إلى ارتفاع شعبية هذا الحزب خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع ان يحصد المزيد من المقاعد في الانتخابات المقبلة.

٤- ما هي الجهود المبذولة لمواجهة اليمين المتطرف في أوروبا؟

تشير التوقعات أن أحزاب اليمين المتطرف في سبيلها نحو تحقيق المزيد من المكاسب خلال الانتخابات برلمانية كانت أو رئاسية، وسيكون كل تركيزها على الأقليات والهجرة والتدهور الاقتصادي في حملاتها الانتخابية، ويمكن القول أن الجهود المبذولة لمواجهة اليمين المتطرف في أوروبا تنحصر في التالي:

أولًا: تجاهل الحركات والأحزاب اليمينية لهذه القوى و الاحزاب مثل الذي حدث بعد اعتداءات باريس في عدم دعوة حزب الجبهة الوطنية اليميني لمسيرة الوحدة ضد الإرهاب وهو ما قوبل بمسيرة مقابلة من الحزب بزعامة مارين لوبن في تأكيد أن هذه الوحدة المزعومة ضد الإرهاب ليست كاملة،

ثانيًا: التركيز و التشهيرعلى الخطاب اليميني المتطرف و انتقاده تجاه أفكاره المعادية لتعددية وضد احترام الآخر ولأنه ضد الديموقراطية،

ثالثًا: فضح مواقف الاحزاب الاخرى تجاه الأحزاب اليمينية االمتطرفة من اجل تحجيم الاحزاب المتطرفة وتفكيك القاعدة الشعبية لهذه الاحزاب اليمينية المتطرفة.

٥- ما هي تداعيات صعود اليمين المتطرف على المستقبل الأوروبي؟

التأثيرات المترتبة على صعود اليمين المتطرف في أوروبا تتركز في اربع نقاط:

أولهما، تأزم أوضاع الأقليات بأوروبا وخاصة المسلمين.

ثانيهما، زيادة نزعة الانفصال عن الاتحاد الأوروبي وخاصة بعد خروج بريطانيا.

تفكك الاتحاد الاوروبي

أواضعاف الاتحاد وإعادة هيكلته والتعديل في صلاحياته تجاه الدول الأعضاء.

يمكن القول أن هناك سيناريوهين متوقعين:

السيناريو الأول: استمرار الصعود اليميني المتطرف

وفقًا للإحصائيات التي أجريت مؤخرًا فإن الخط البياني لليمين المتطرف في تقدم مستمر، ومن الواضح أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يتعلق بها من الهجرة وزيادة العمليات الإرهابية سيؤدي لاستمرار هذا الصعود، وستكون الصورة أكثر وضوحًا بعد الانتخابات الفرنسية الرئاسية 2017 حيث مارين لوبان اليمينية لديها فرصة كبيرة للفوز.

السيناريو الثاني: التوجه إلى الانحدار

تشكل نسبة المعارضة لحزب الجبهة الوطنية الفرنسي بقيادة لوبان ما يقرب من 67٪، و87٪ يعارضون الحزب الديموقراطي السويدي اليميني، والجدير بالذكر أن العديد من الأحزاب التقليدية ترفض التعاون مع الأحزاب اليمينية المتطرفة، وأخيرًا فإن قطاعات كبيرة في أوروبا ترفض هذه التوجهات مثل مشاركة 12 ألف شخص في تظاهرة بميونخ تحت شعار "افسحوا المجال .. اللاجئون مرحب بهم".

٥- فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامركية ٢٠١٦

قبل الحديث في موضوع فوز ترامب في انتخابات الرئاسة الامريكية يستلزم منا ان نلقي نظرة سريعة على الاقتصاد الامريكي الذي كان يعد بأكبراقتصاد في العالم، إلا أنها أصبحت أكبر دولة مديونة نتيجة حربها في فيتنام وافغانستان والعراق وتدخلاتها في شؤون الدول الأخرى كدول الشرق الاوسط وأمريكا اللاتينية، وتداعيات الأزمة الاقتصادية عام 2008 واستمرار آثارها على الاقتصاد الأمريكي.

الدين العام الأمريكي

هو مجموع الدين العام المقرر على الحكومة الاتحادية وهو جملة سندات الضمان

يتبع

يتبع

المملوكة لأطراف خارج الولايات المتحدة إلى جانب سندات الضمان التي تصدرها وزارة الخزانة الأمريكية والمملوكة لأطراف داخل الولايات المتحدة. ولا يشمل هذا الدين سندات الضمان التي تصدرها الحكومات المحلية وحكومات الولايات.

فاق الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية حسب أرقام يوليو 2011 حاجز 20 ترليون دولار أمريكي وهو ما يناهز 98٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يبلغ نصيب الجهات الخارجية من هذا الدين 9.7 ترليون دولار أمريكي أما الباقي ومقداره 4.6 ترليون دولار فهو لأطراف داخل الولايات المتحدة كحكومات الولايات أو الحكومة الاتحادية1. ومما يمثله هذا الرقم أن كل مواطن أمريكي مدين بزهاء 46 ألف دولار أمريكي منها 30 ألف دولار أمريكي من نصيب دول العالم. أما حين يقسم الدين العام الأمريكي على عدد دافعي الضرائب الأمريكان فهذا يعني أن حصة كل واحد منهم هي قرابة 129 ألف دولار أمريكي. ووفقا للوتيرة الحالية فإن هذا المبلغ يزداد 3.85 مليار دولار يومياً2. وتتيح وزارة الخزانة الأمريكية للراغبين الفرصة للمساهمة في تقليص الدين الأمريكي العام عبر التبرع على موقع الوزارة أو بإرسال الشيكات إلى عنوان الوزارة بواسطة البريد. وقد حدا هذا التدهور في أرقام الاقتصاد الأمريكي مؤسسة موديز للتحليلات المالية إلى إنذار الولايات المتحدة من خفض وشيك في درجة الملاءة ما سيكبدها سعر فائدة أعلى من ذي قبل حين تضطر إلى الاستدانة3 وكذلك فعلت مؤسسة ستاندرد آند بورز4. وتواجه الولايات المتحدة تحدي إعلان إفلاسها في الثاني من أغسطس 2011 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي إذا لم تتمكن إدارة الرئيس باراك أوباما رفع سقف الدين العام الذي يخولها الاستدانة لإعادة ترتيب عمليات السداد. وفي حال عجزت إدارة أوباما عن إقناع الكونغرس الأمريكي برفع سقف الدين العام فإن أمريكا ستعلن إفلاسها للمرة الأولى في التاريخ5. وسوف تتكبد الدول التي تملك السندات الأمريكية الخسارة الأفدح وأولها الصين تليها اليابان ثم بريطانيا6. (من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة – أغسطس 2015)

أزمة سقف ديون الولايات المتحدة هي أزمة تتعلق بالجدل الذي دار في الكونغرس الأمريكي حول ما إذا كان يجب رفع سقف ديون الولايات المتحدة، وإذا حدث هذا، فما هو حجم هذا الرفع.كما نوقشت أيضًا سياسات الإنفاق والضرائب التي يجب أن تصاحب رفع سقف الديون،1 كما نوقشت أيضًا التغييرات البنوية في وضع الميزانيات في المستقبل إذا كان يجب أن تصاحب أي من هذه التغييرات رفع سقف الديون.2 الدين العام الأمريكي البالغ 14.4 تريليون دولار تخطى الحاجز الذي كان 16.1 تريليون دولار في أكتوبر 2013؛ ولا يوجد لدى وزارة الخزانة الأمريكية السلطة لإصدار أو تكبد ديون جديدة تتجاوز سقف الديون.3 (نفس المصدر)

هذه القراءة المختصرة عن الدين العام الضخم الذي تعاني منه الولايات المتحدة الامركية تساعدنا على معرفة أسباب لجوء القيادة العليا في الكونغرس أو ما يسمى «المالية العامة» التي ترعى وتهتم بشؤون اقتصاد الدولة التي هي ملتزمة بمعالجة هذا الخلل في ميزان المدفوعات والعجوزات المالية الضخمة. فهذه المجموعة أو الاليغاركية المدافعة عن تلك السياسات العشوائية في السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية مثل تنفيذ خطط استراتيجية للسيطرة على العالم واخضاع الشعوب واقتصادياتها للهيمنة الأمريكية عبر فرض العولمة واختراق اقتصاديات الدول والغاء نظام الحماية التجارية. ومن أمثلة هذه الخطط التآمرية مشروع الدكتور برنارلويس عام 1980 الذي يهدف إلى تغيير خارطة معاهدة سايكس بيكو وتقسيم الدول العربية إلى دويلات على أساس قومي وطائفي وعرقي. ويضاف إلى ذلك أوهام هنري كيسنجر اليهودي الصهيوني ووزير الخارجية سابقا، وهرطقات هينتجتون حول صراع الحضارات، متناسية ارادة الشعوب الحية وإصرارها على حريتها واستقلالها الوطني ووقوفها في مواجهة السياسات الإمبريالية التي تمارسها عصابة الكونغرس الامريكي ضد شعوب العالم وبدعم سافر من دول الاتحاد الأوروبي.

ونتيجة لفشل معظم السياسات الاقتصادية و السياسية الامريكية وتدخلاتها العسكرية التي تسببت في قتل الالاف من شعبها وآلاف المعاقين والمرضى نفسيا من الحروب في قيتنام وافغانستان والعراق وفي حرب الكويت العراق، ما أدى إلى تعاظم احتجاجات آباء وأمهات القتلى والمصابين والمفقودين. كذلك تنامي نفود الأمريكان الجدد الذين يتمتعون بمستويات تخصصية علمية عالية في مجال العلوم التطبيقية مثل علوم الفضاء والطب وتكنولوجيا المعلومات. علماً أن هذا الجيل الجديد معظمه ينحدر من أصول آسيوية ولاتينية لا تربطهم بالطغمة المالية العليا ولا باللوبي الصناعي والخدمي في الاقتصاد الأمريكي أي صلة، والغالبية منهم معارض للسياسات العدوانية تجاه الشعوب الأخرى تحت شعار المصالح الامريكية.

كذلك الهزائم العسكرية والسياسية الناجمة عن تدخلات البيت البيض لدعم العناصر الارهابية التي انشأتها المخابرات الأمريكية وبتمويل من دول الخليج في العراق وسوريا وليبيا وذلك باعتراف وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون في حملتها الانتخابية للرئاسة الأمريكية.

كل تلك الاخفاقات التي تعرضت لها القيادة العليا للرأسمال العام في أمريكا، ويضاف إلى ذلك فشل سياسات مركز القيادة العليا للرأسمالية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض معظم شعوب أوروبا لسياسات الاتحاد التي شجعت دخول الأيدي العاملة ذات الأجور الرخيصة من أوروبا الشرقية بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وظهور الثورات الملونة. إضافة إلى تزايد الهجرة من شمال افريقيا نتيجة الارهاب في ليبيا وتونس ونيجيريا ومصر، ما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات وظهور الحركات والمنظمات والأحزاب اليمينية المتطرفة التي تتبنى سياسات معادية للمهاجرين.

هذا الفشل الذي لحق بالمالية الرأسمالية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أجبر القيادة العليا في الكونغرس الآمريكي على الهبوط من الشجرة وتقديم تنازلات داخلية لاعادة البناء الاقتصادي، وخارجية فيما يخص روسيا و الصين والدول الأخرى وعلى مستوى الصراع في سوريا والعراق وليبيا وتونس ومصر، والاقرار بالشراكة في تبادل المصالح، وهذا التنازل المرحلي من أمريكا من خلال تصريحات ترامب للصحافة باعترافه أن هناك اقطاب عالمية وبهذا التنازل سوف تخسر أمريكا سياسيا في ميدان الصراع ولكن منطق الشراكة يعطي أملاً قادماً. وسترينا الأحداث السياسية صحة هذه الرؤية من عدمها. أما من يحاربوا بالوكالة المتهورون اللاعبون على حافة الهاوية فإن طموحاتهم سوف تتوقف. هؤلاء لا يملكون سلطة القرار.

لقد قامت دوائر القرار في النخبة المالية والسياسية الحاكمة بإعادة ترتيب الأوراق عبر تقديم تنازلات مرحلية، كان في أولها اختياررئيس مناسب لاصلاح الإقتصاد وخفض الدين العام وتبريد المناخ السياسي الخارجي وفك الاشتباك مع القوى المناهضة للهيمنة الامركية، ما يتطلب القبول بمبدأ الشراكة مع روسيا والصين.

ولهذا وقع الاختيار على ترامب الأنسب لهذه المرحلة الانتقالية التي ستصاحبها بعض الخسائر، الا أنها تساعد الولايات المتحدة الامريكية فى التغلب على ما تواجهه من صعوبات، فترامب رجل أعمال يملك ثروة تزيد على 7مليارات دولار، ولم تفلح ما واجهته حملته الانتخابية من اشاعات عبرالقنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي والصحافة في منع فوزه.

التابو والأخلاق والتشريع:
هل الأنظمة الأخلاقية ثابتة أم متغيرة؟

أحمد السعيد

يُعرّف التابو على أنه فعل محظور يوجد ميل شديد نحوه في اللاشعور، وهو عند الناس موقف ازدواجي بين ميولهم وبين محضوراتهم التابوية والتي تصبح مع مرور الوقت قيماً. ينقل بو علي ياسين عن فونت: «من ينتهك تابواً يصبح هو نفسه التابو»(1) هذه المقولة تعبر عن جدلية الأخلاق وتطورها في المجتمعات. فمن ينتهك محرماً يصبح هو ذاته محرماً، بعبارة أخرى من ينتهك المقدس/الصنم يصبح هو ذاته مقدساً/يؤسس لصنميات أخرى. ولكن هل المسألة الأخلاقية بهذه البساطة؟ وما هي القوانين التي تحرك المجتمع نحو تبديل قيمه؟ وما الذي يجعل الشيء أخلاقياً هنا وغير أخلاقي هناك؟ مقبولاً في زمان ما ويعبر عن قيمة عليا، ثم يصبح محطاً للنقاش والجدل، ثم ينتهك ويستبدل في زمن آخر؟

في مطلع القرن السابع عشر وتحديداً في العام 1612م رسم بيتر بول روبنز لوحة لفتاة إيطالية، هذه الصورة أصبحت خيطاً دقيقاً بين ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي، وحين نشرها الفنان التشكيلي العراقي «ستار كاووش» على صفحته في الفيسبوك أثارت جدلاً واسعاً، وكان من الأجدر لكاووش أن يوضح الحدث من وراء هذا الرسم الذي هزّ روماً أنذاك: «كانت اللوحة تُصور فتاةً ترضع والدها الذي حُكم عليه بالموت جوعاً، وكانت الفتاة ابنته تأتيه يومياً ويتم إدخالها بعد أن تُفتش جيداً، والتأكد من أنها لم تحضر معها أي طعام. وفي سبيل ذلك لم تجد الابنة غير هذه الطريقة لإطعام والدها وإنقاذه من الموت، وعندما اكتُشف أمرها تعاطف معها شعب روما ، وقامت السلطات بإطلاق سراح والدها».

ما الذي جعل شعب روما يتعاطف مع قضية هذه المرأة، بالرغم من أن هذا الفعل سفاح محرم ليس في الدين فقط بل في التابو الذي يسبق مرحلة اندماج الأخلاق في الأديان؟!

يمكننا أن نبيّن من خلال بعض الأمثلة أن غريزة البقاء تمتلك الدور الأهم لدى البشر في تحديد ما هو أخلاقي وما هو غير كذلك. على سبيل المثال: «قد ترى شاباً يضرب عجوزاً، فتقول ما أقسى ذلك الشاب، لكنك ستقف معه لو علمت أن العجوز قام باغتصاب أحد الأطفال»... «وقد ينحرف سائق قطار عن سكته فيقتل رجلاً، لكن السلطات لن تحاكمه، وربما ستمنحه وسام الشرف إذا ما علمت أن السائق انحرف عن مساره لأن سكة الجسر على الطريق الآخر متهالكة وستؤدي بحياة الآلاف... لكن هناك من لن يغفر لسائق الباص أيضاً، وهم أقارب الرجل المقتول، إذ يلعب الجين/القرب/صِلة الدم... مسألة أخرى في تحديد القيم الآخلاقية لدى الفرد»

تختلف المعايير الأخلاقية من مجتمع لآخر أيضاً باختلاف الظروف التي تمر بهذا المجتمع أو ذاك في سبيل الحفاظ على كيانه: «يُذكر أن موظفاً هنديًا احتفل في احدى المؤسسات بمناسبة قدوم مولوده الجديد، فتعجب أقرانه لأنهم لم يحسبوا أنه غادر البلاد منذ سنتين، وأصابهم العجب أكثر حين أجابهم بأن الطفل من زوجته لأخيه» ويقال أن الهندي أخذ يناكف أقرانه حول تشريع تعدد الزوجات في الإسلام، متعجباً هو الآخر. ولو أننا بحثنا في الظروف التاريخية لجميع التشريعات التي تثير استغراب واستهجان الآخرين اليوم لوجدنا ألف مبرر ومبرر. لكن يبقى السؤال: هل الظروف هي دائماً نفسها؟ ولماذا تبقى القيم ثابتة ومقدسة وفوق النقد رغم عدم توافقها مع البنى الاجتماعية الأخرى؟ ورغم تغير الظروف في المجتمع ذاته؟

إن هذه ليست دعوة للانحلال الأخلاقي، وإنما هي دعوة للنظر فيما هو ثابت وقراءته في سياقه التاريخي، فالعودة إلى البنية الاجتماعية لكافة التشريعات تجعلنا نفهمها، وحين نفهمها نتحرر من النظر إليها بعين المقدس الثابت، او الازدراء الغير مفهوم والمعادي. إننا حين نفهم لا نعادي ولا نقدس، وإنما نقارن ونُطور.

بالعودة إلى التاريخ ما قبل الإسلامي –الجاهلي الأخير– يمكننا أن نفهم مثلا أن الإسلام في سياقه التاريخي لم يشرع لتعدد الزوجات، وإنما قنّنه بأربع، وكان رجال من بني ثقيف يملكون 10 نساء فتمّ تسريح 6 منهن، وأُعطي للمرأة نصف الميراث بعد أن كانت محرومة منه، ومع تطور المجتمع الإسلامي، قام الدروز –الإسماعيليون في الأصل– بنسخ تشريع التعدد وجعلوا زوجاً واحداً لزوجة واحدة، وساووا بين الجنسين في الميراث، إلا أن تجربة الفلاسفة الإسماعيليين انكفأت بعد أن كانت تحتل مساحات شاسعة في العصور الإسلامية. وتركت نصيب التوسع بعد ذلك للفقه الأصولي. وينحو الشيخ كمال الحيدري منحىً تقدمياً على منهج الإسماعيليين في قوله بوجوب المساواة بين الجنسين في الميراث وذلك بمقارنته بين وضع المرأة في المجتمع البدائي/الإقطاعي «مرحلة نزول القرآن» ووضعها في المجتمع الصناعي اليوم، وقدرتها على أن تفوق الرجل في مجال الصناعات والفكر، وقوله أيضًا: «لا يمكننا ان نخضع حروب اليوم لقوانين حروب الأمس التي كانت تعامل الأسير كعبدٍ يمكن أن يُباع ويُشترى في سوق الرقيق(2).

السؤال هنا: هل يمكننا أن نخلع عن الذين ينسخون التشريعات الأخلاقية إيمانهم–عقيدتهم أيًّ كانت تلك العقيدة–؟ وهل يمكننا أن نخرج طائفة بحجم الإسماعيلية كما الشيخ كمال الحيدري من الديانة الإسلامية؟

حسب مفهوم علي الديري فإن وظيفة الفلسفة أنسنة الوجود، أما المستشرق الفرنسي (إيرك جوفروا) والذي دخل الإسلام وعمره 27 عاما من باب الفلسفة الإسلامية لا من باب الفقه الإسلامي، أي من باب الفكر والسؤال لا من باب الأجوبة، فيقول: «إن الآيات القرآنية التي تدعو إلى التسامح واحترام حرية الإعتقاد ينبغي اعتبارها ذات صلاحية عامة وكونية، وأما آيات القتال فهي مرتبطة بظروفها الخاصة في ذلك العصر»(3). في الواقع أن هذه المسأله: «مسألة السياق التاريخي/ أو ما يعرف ب»أسباب النزول» لا تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المسلم اليوم، فيجري نقل آيات التسامح ذات القيم الكونية، وآيات القتال والتكفير التي تخص حرب النبي محمد بينه وبين مجتمع اليهود والنصارى ومشركي قريش إلى واقعنا اليوم. توضع هذه وتلك في سلة واحدة، يختلط في الثابت المقدس الأبيض والأسود، ما هو أخلاقي وكوني بما هو تكفيري ويخص مرحلة من مراحل الصراع البشري. فهل يمكن القول بأن الأسباب التي دعت لقتال هذه الفئة بالأمس نفسها الأسباب التي تحتم قتالها اليوم؟ هل القيم التي يحملها التكفيري اليوم هي ذاتها القيم التي كان يخوضها النبي محمد في الأمس؟!

ما نريد قوله في النهاية أن المشكلة بين ثنائية التشريع والأخلاق ليست في التشريعات وثوراتها التاريخية بوصفها ثورات في زمان ومكان معين، إن الفجوة بين التشريعات والأخلاق تكمن في ثبات التشريع رغم تقدم وتطور الأخلاق، الفجوة بين التشريع والإخلاق تنمو بقدرة التشريع على تخطي زمانه ومكانه إلا أن خطاه تبقى ثابته رغم ذاك التخطي، ما يجعل من الأخلاقي يحتوي في داخله قيماً غير أخلاقية، ما يجعله غير قادر على التأقلم والبقاء، ما يجعل هناك تشريعات عدة لمدارس فكرية واحدة، أو معتقد واحد عبر التاريخ، المعتقد يمكن أن يثبت في القلب، لكن التشريع دائما ما كان يُنتهك وينسخ ما قبله في سبيل تقدم المجتمعات وتطورها وتقلبها.

المصادر:

(١) خير الزاد من حكايات شهرزاد، بوعلي ياسين، ص٢٣٥

(2) كمال الحيدري ينتصر لحقوق المرأة
https://www.youtube.com/watch?v=QUt9oxQL9Lo

(3) هل ينسخ الإسلام الأديان السابقة؟، إيريك جوفروا، موقع طواسين للتصوف والإسلاميات؟
http://tawaseen.com/?p=3213

الفريضة الغائبة عند العرب

الواقع السياسي والاجتماعي للعرب بعد (ثورات الربيع العربي) أصبح أكثر سوءاً وتمزقاً. الصراعات والحروب مستعرة في سوريا والعراق وليبيا واليمن، بينما الانتهاكات الحقوقية والاضطهاد الطائفي والاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي والحضاري تسيطر على أغلب الدول العربية.

عدد الدول الديمقراطية في العالم في تزايد، بينما العرب يغردون خارج السرب الديمقراطي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا لا توجد ديمقراطية عربية؟ التفسيرات السائدة حول غياب الديمقراطية في الوطن العربي متعددة، يتم إرجاعها لعوامل: سياسية، اقتصادية ،دينية، ثقافية ، تاريخي ، اجتماعية.

وفي هذا الإطار تأتي الدراسة التي أعدّها لاري دياموند مدير مركز الديمقراطية والتنمية في جامعة استانفورد ونشرتها دورية الديمقراطية Journal of Democracy في يناير ٢٠١٠ تحت عنوان: " لماذا لا توجد ديمقراطيات عربية؟ يرى السيد دياموند بأنه "لا يمكن الجزم بأن الثقافة السياسية المحدد الأساسي لتعثر عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي فالقيم النابعة من المعتقدات الإسلامية لم تمنع عددًا من الدول التي يعتنق غالبية سكانها الدين الإسلامي من تحقيق ديمقراطية سياسية مستقرة خاصة ألبانيا وماليزيا والسنغال. حيث يصنف مركز فريدم هاوس حوالي ٨ دول إسلامية غير عربية باعتبارها دولاً ديمقراطية، بما يعني أن المعتقدات الدينية لا تعد محددًا لمسار التحول الديمقراطي».

جلال إبراهيم

أما فيما يتعلق بالثقافة وغياب الممارسات الديمقراطية عن التقاليد ذات المجتمع العربي ورفض الشعوب العربية للديمقراطية وعدم تقديرهم للانتخابات كآلية لتداول السلطة، فهو افتراض غير صحيح بالنظر إلى ما كشفت عنه استطلاعات الرأي التي تم إجراؤها في الجزائر والأردن والكويت والمغرب والأراضي الفلسطينية والعراق من أن نسبة لا تقل في المتوسط عن حوالي 80٪ ممن تم استطلاع آرائهم يعتقدون أن الديمقراطية هي أفضل نمط للحكم على الإطلاق.

بيد أن المعضلة تكمن من وجهة نظر دياموند في الانقسامات والشكوك المتبادلة بين التيارات السياسية العلمانية من جانب والتيارات الإسلامية المعتدلة والراديكالية من جانب آخر، وتأكيد حوالي 56٪ ممن تم استطلاع آرائهم في عدد من الدول العربية علي ضرورة التوافق بين الممارسة الديمقراطية والشريعة الإسلامية.

نختلف هنا مع الكاتب دياموند بأن المعضلة الأساسية والأكبر والتي تعطل التحول الديمقراطي في الدول العربية ليست في الشكوك المتبادلة بين التيارات العلمانية والتيارات الإسلامية، بقدر ما هي في البنية الاجتماعية القائمة بمعناها الأوسع(سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافيا) وهي بنية تسيطر عليها الأنظمة العربية الرسمية والتي هي تابعة للبنية البرجوازية الرأسمالية الغربية.

في جانب آخر يرى السيد دياموند أن السبب الأول لعدم وجود ديمقراطية عربية يكمن في هيكل النظم الاقتصادية العربية وليس مستوى التنمية الاقتصادية في تلك الدول، حيث أن حوالي 11 دولة عربية يمكن تصنيفها كدول ريعية تعتمد على صادرات البترول والغاز كمصدر أساسي للدخل القومي وفي بعض الحالات تمثل تلك الصادرات حوالي 90 ٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تتضاءل حاجة الدولة لفرض ضرائب على دخول المواطنين في مقابل تصاعد اعتماد المواطن على الدولة للحصول على الدخل والخدمات العامة، ويسبب ذلك خللاً في العلاقة بين السلطة السياسية والمواطنين وعلى حد قول هنتجتون في كتابه الموجة الثالثة للديمقراطية « إذا كانت مقولة لا ضرائب دون تمثيل مطلب سياسي فإن مقولة لا تمثيل دون ضرائب تصبح حقيقة سياسية في الدول الريعية».

و يؤدي اعتماد الاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية لعدة تداعيات على المستوي السياسي أهمها مركزية السلطة السياسية وإيلاء الأمن والاستقرار قدر كبير من اهتمام النظام الحاكم فضلاً عن انتشار الممارسات القمعية في مواجهة الإضرابات والمظاهرات بما يؤدي لإضعاف وتهميش مؤسسات المجتمع المدني في مقابل تضخم الجهاز الإداري والتنفيذي للدولة.

وفي ما أسماه الكاتب دياموند ب"سياسات التكيف السياسي السلطوية" يشير إلى أن احتكار السلطة السياسية أحد أهم السمات المشتركة بين دول المنطقة العربية في ظل تأييد القوى الخارجية لاستمرار التسلطية السياسية حفاظًا على الاستقرار السياسي، ومما يعزز سلطوية النظم الحاكمة في العالم العربي استغلالها لاحتكار الدولة لأدوات القهر السياسي المتمثلة في قوات الشرطة والمخابرات وتوظيفها لقمع المعارضة السياسية للحفاظ على بقائهم في السلطة، بحيث تصنف غالبية الدول العربية ضمن أعلى دول العالم

من حيث مستوى الإنفاق على الأمن، بيد أن النظم العربية الحاكمة لا تمارس القمع السياسي بصورة دائمة وإنما تعتمد على عدة آليات بصورة متزامنة مثل استقطاب بعض قيادات المعارضة والسماح بقدر محدود من التمثيل السياسي وإجراء انتخابات بصفة دورية حتى وإن كانت غير نزيهة.

أخيراً يخلص الكاتب في دراسته لعوامل عدم وجود ديمقراطية عربية: بأن مستقبل الديمقراطية في العالم العربي ليس قاتمًا كما يبدو للوهلة الأولى، لأن التغير في السياسة الخارجية الأمريكية بين عامي 2003 و2005 باتجاه تصعيد الضغوط على الدول العربية لدفع عملية التحول الديمقراطي قدمًا قد أسفر عن نتائج إيجابية جزئيًا، كما أن الدعم الشعبي للديمقراطية يعد مؤشرًا آخر على أن التغير السياسي باتجاه الديمقراطية لم يعد ممكنًا تفاديه خاصة مع توظيف تكنولوجيا الاتصالات وإفادة المعارضة السياسية من المنتديات الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر والمدونات كمساحات افتراضية لحشد الرأي العام ضد الركود السياسي الراهن في الدول العربية، أما إذا انخفضت أسعار البترول أو تم إيجاد بدائل للطاقة تتسم بانخفاض التكلفة، فإن النظم الحاكمة للدول المنتجة للنفط ستجد ذاتها مضطرة لإبرام عقد اجتماعي جديد مع شعوبها تقوم على التشارك في السلطة والتمثيل السياسي بما ينهي فترة احتكار تلك النخب للسلطة السياسية.

ونختلف هنا مرة أخرى مع السيد دياموند حول الدور الأمريكي في الضغط على الأنظمة العربية للمضي قدماً باتجاه التحول الديمقراطي ، بل أثبتت التجارب والسنوات إلى السعي الدائم للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الكبرى في تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب المصالح الطبيعية للشعوب العربية.

أختم مقالي هذا بما ذكره المفكر والأديب الراحل عبد الرحمن منيف حول الديمقراطية (الفريضة الغائبة) وحاجة العرب إليها: "ان الأداة–الشرط وسيلتنا للدخول إلى عالم شديد التعقيد والتشابك، وبدون هذه الأداة – الشرط سنبقى ندور حول المشاكل، نتوهمها، نؤجلها، نحتال عليها، نراها من بعد، وأيضا نغرق في سلسلة من التجارب والأوهام التي نفرضها على أنفسنا، أو يفرضها علينا الأخرون».

قلنا البلاد بلادنا

سوسن دهنيم

«والسراب كتاب المسافر في الليل...
لولاه، لولا السراب،
لما واصل السير بحثاً عن الماء»
محمود درويش

ليس وحده السراب الذي يدفع بدويّاً إلى تقصي الوهم. ليست الغيمة التي تخذله. بعض ذلك في السماء، وبعضه في الأرض. ولا نخشى على ما ظنّه سراباً في السماء. لذلك حكمته وشروطه. ما نخشاه هو السراب والوهن اللذان تكاد تكتظ بهما الأرض.

ليس سراب محمود درويش في «لا أريد لهذي القصيدة أن تنتهي». والقصيدة لا تنتهي لدى شاعر أمسك بعصَب اللحظة، ولوَّح بها في فراغات بالجملة، فقط ليقول رأيه في أن القصيدة وجع الحياة بامتياز. وجعها من حيث قدرتها على ملاحظة الفارق بين اللهو والملهاة، وبين وجع البحث عن مأوى أصيل ووحيد وضروري، وبين وجع النقرص!

ليس سرابه في سذاجة البلاد والمكان؛ بل في سذاجة من يقطن السراب ذاته.

لا مواعيد يمكن أن تضرب، ولا سمَر يمكن أن يُتفق عليه، حين يذهب المنافق في صَلاته بحثاً عن مزيد من صلاته القابلة للفتك. حين يذهب المسافر اللامنتمي بحثاً عن جهات، ربما دشنت أول عذاباته من دون أن يدري. حين يذهب المناضل في رخاوة الاتفاقات الجانبية بيعاً للدم وكل القيامات التي كان شاهداً عليها. حين يذهب الكاتب تحسُّساً لرصيده في المصارف، ولو صرفت الأمة إلى حتفها الخيالي. فثمة أكثر من حتف خيالي اليومي يرعاه هذا اللهو الممتد من الصبر حتى الانحناء على قبر هو ثمرة إصلاحات مقترحة ترى في مزيد من القبور تخفيف أعباء على الذين لا يجدون موطئ قدم في رصيف نادر غير محاصر.

ظل محمود درويش طوال حفره والذهاب إلى الحدود اللامتناهية من الدهشة، التي كشفت غفلة وسطحية كثيرين، وخصوصاً في نبوءته بسيادة الخراب، منحازاً إلى تربية القمح والأفق، ومنحازاً إلى تربية رعاة يضيفون إلى الفضاء من حولهم براءة بعفويتهم وقدرتهم على التماس معه.

ظل كارهاً للغروب؛ وإن تكرَّر في معجمه في أكثر من نص ومجموعة شعرية، متواطئاً مع أول النهار، وأول الحركة، مع قناعة عمَّال يذهبون إلى عنائهم بسبحانية الأمل؛ فيما أرباب العمل في خلاعة رفاهيتهم يهندسون شقاءهم وشقاء أحفادهم. ظل منحازاً للأمل ووردته، لا فرق لديه نبتت في رأس صخرة أو طريق موحل أو على شاهد قبر.في السراب الممعن في حضوره، يتمثل درويش سياسات ومواقف وشواهد الانحياز للرقص والسمر على طوفان دم لم يحن وقت استراحته. حتى الربيع العربي لم يكن بمنأى عن نبوءته في نص «على محطة قطار سقط عن الخريطة»:

«كنا طيبين وسذَّجاً...
قلنا: البلاد بلادنا...
قلب الخريطة لن يصاب بأي داء خارجي»...

ما يكشف عن سخرية عميقة تعني المقابل والنقيض، في عروق بات الدم فيها رهن المسافة الفاصلة بين صرخة الاحتجاج والقبر. رهن قدرتها على تدشين بيان خروجها على هذا الغروب الذي استمرأ حضوره الثقيل.

وهي النبوءة ذاتها في: «هناك موتى يوقدون النار حول قبورهم، وهناك أحياء يعدُّون العشاء لضيفهم»، في لعب على المفارقات وعلى النقائض، وعلى حياة ذاهبة إلى موتها باطمئنان راسخ، وعلى موت ذاهب إلى الاطمئنان ذاته ببلوغ أرسخ. أكثر معنى وقيمة وعمقاً. ذهاب يتحرَّى الفارق بين العادات والمعنى، وللعادات قدرتها على عدم النسيان؛ فيما المعنى يذهب في تذكُّره، ويصنع ذاكرته الاحتياط؛ حين يتحرَّش به حرَس النصوص وحرَس النوايا!

ظل درويش وفياً للمصادفات؛ مثلما كان وفياً للقرائن؛ لكنه ظل في بعض الأحيان مرتبكاً أمام القرائن التي تُمرَّر في الحياة للإيقاع بالذين لم يدعوا بشراييهم سلطة مخاطبتهم في المسير الطويل إلى ليلهم كي يضعوا حداً له؛ أو للذين كانوا إخوة الحمَام في طريقه إلى الأعشاش المفتوحة على الهواء والشرفات.

كان شاعر النسيان في حضور ألق الحياة، وكان شاعر الذاكرة حين تزدحم بشهوة الفناء، وكان صديقاً للسراب في حيِّزه الخاص، ولا يتعدَّاه فرحاً حين يصيب حيِّز الآخرين.

هل كان يعني حقاً «من سوء حظيَ أني نجوت مراراً من الموت حباً...
ومن حسن حظيَ أني مازلت هشّاً
لأدخل في التجربة..

واحة الفكر

ترجمة وإعداد : هشام عقيل

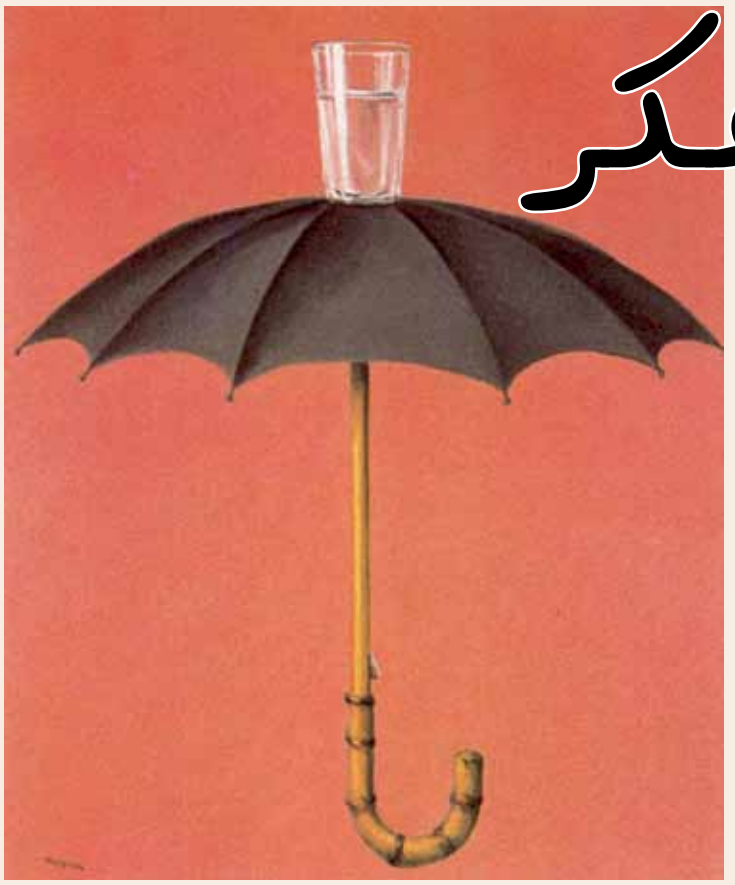

«اجازة هيغل» للفنان رينيه ماغريت

صورتان

ها أنتِ، أمام عينيّ، أحملكِ ما بين ذراعيّ مقبلاً أياكِ من رأسكِ حتى قدميكِ، ثم اجثو أمامكِ معلناً: سيدتي!، أعشقكِ عشقٌ يعجز عاشق البندقية المغربي عن فهمه. كم تُفسر شخصيات هذا العالم القاسي والزائف بطريقة خاطئة. ومن منهم – أعدائي المفترون والشتامون – طلب مني تأدية الدور العاشق الرئيسي في مسرحية ما ؟ لكن يبقى هذا واقعاً. لو كان لهؤلاء الأوغاد ذرة فطنة، لرأوا : كتاباتي حول «العلاقات الاجتماعية والإنتاجية» في جانب، وفي الجانب الآخر :خضوعي عند قدميكِ. وتحت هذا المشهد سيُكتب: «أنظر إلى هذه الصورة وتلك ..». لكن الأوغاد الحمقى يبقون حمقى، وسيبقون كذلك إلى أبد الآبدين.

(...) أما بالنسبة إلى الحب، فليس الحب للإنسان الفويرباخي، ولا للإستقلاب الموليشوتي، ولا للبروليتاريا، هو الذي يجعل المرء يصير انساناً مرة اخرى. ولكن وحده الحب المخصص لحبيبة القلب، أنتِ بالأخص، يجعل الإنسان إنساناً.

(كارل ماركس، في رسالة إلى زوجته جيني، ١٨٥٦)

حديث الكوكاتو

مهرجون! يجرون وراء الكلمات، من دون التفكير بكم هي الحياة ماكرة ومعقدة بشكل شيطاني، في انتاجها لأشكال جديدة، التي نحن نمسك بها جزئياً. أغلب الناس (99 ٪ من البورجوازيين، 98 ٪ من التصفويين، حوالي 60 – 70 ٪ من البلاشفة) لا يجيدون التفكير، أنهم مجرد حفظة الكلمات عن ظهر قلب.

(فلاديمير لينين، في رسالة إلى أنيسا ارماند، ١٩١٣)

متاهة القلب

أفهمُ جيداً أنكم لا تعرفون ما هي العزلة. كلما وُجدت مجتمعات قوية، حكومات، ديانات، آراء عامة، أو بإختصار: طالما وجد الإستبداد، في المقابل، تجد كراهية موجهة لفيلسوف منعزل، حيث الفلسفة توفر ملاذاً للمرء لا يمكن لأي استبداد ان يطاله، هو الكهف الباطني، متاهة القلب .. وهذا ما يزعج الطغاة.

(فريدريك نيتشه، من كتاب : شوبنهاور بوصفه معلماً، ١٨٧٤)

أعظم متعة

استيقظُ في كل صباح، اشعر بمتعة سامية: متعة أن اكون سلفادور دالي، واسأل نفسي بنشوة: ما هي الأشياء الجميلة التي سيقوم بها سلفادور دالي اليوم؟. كل صباح، عندما استيقظ، اعظم متعة لدي هي: أن أكون سلفادور دالي.

(سلفادور دالي، في لقاء تلفزيوني، ١٩٥٨)

أخلاق القطيع

قل لي: كيف لأشخاص مثلنا، نحن الذين نتجنب في كل مرة الاجتماعات الحزبية الرسمية كما لو كانت مرضاً ما، أن نكون أعضاء مناسبين في «حزب» ما ؟. ما علاقتنا، نحن الذين نبصق على وجه الشهرة، نحن الذين يضيع أمرنا إذا ظهرت لدينا بعض ملامح الشهرة، بـ«الأحزاب"؟

(فريدريك إنجلز، في رسالة إلى كارل ماركس، ١٨٥١)

من دون نظرة دينية للأمور

إذا إجتزنا يوماً ما نهر القاذورات هذا، سيطلع، في الأفق، الساحل مع إشراقة الشمس والنسيم الناعم البارد. الكل سينزل من السفينة الكبرى، لن تكون هناك أية صراعات بين الأفراد، مصالحهم لن تكون مبنية على قواعد مجتمع السوق. على العكس تماماً ! الثمار والورود ستكون متاحة للجميع ليقطفوها ويستمتعوا بها. سيكون زمن «المشاعر السعيدة» لسبينوزا، و»أنشودة الفرح» لبيتهوفن !.

(لوي آلتوسير، من مذكراته «المستقبل يدوم إلى الأبد»، ١٩٩٢)

بمناسبة الذكرى 99 لثورة أكتوبر الاشتراكية – ٢

التجـربـة السـوفيتيـة: أيــن الخـلل؟

حميد خنجي

قلنا .. ونكرر أن عهد لينين كان عهداً ديمقراطيا بحق، فيما يتعلق بالحرية الفردية العامة أوبالديمقراطية الداخلية لحزب البلاشفة، وحرية تمسك العضو برأيه الشخصي في أية مسألة، مع التجاوب واالالتزام برأي الأكثرية في التطبيق، لذلك كثر المفكرون المبدعون وتكاثروا.. بعكس عهد ستالين، الذي فيه ضمر الماركسيون الفعليون، بشكل عجز فيه الاتحاد السوفيتي – بعظمته وانجازاته – عن انتاج الفكر والمفكرين المبدعين والمنظرين الذين يمكن أن يشار لهم بالبنان!

نعم حصد الموت مجموعة من خيرة مناضلي البلاشفة. وفي لحظة تاريخية حرجة، قبيل وبعد ذهاب لينين، تنافس إثنان من كبار البلاشفة على القيادة (تروتسكي وستالين). وكم كره هذان الاثنان أحدهما الآخر؟، فلم يكن بينهما أية مودة.. ولا شيء مشتركاً بينهما. الأول ثوري عبقري ومنظر وعسكري كبير، لكنه نرجسي حتى النخاع ومغرور كالطاووس. الثاني رجل جُبل من الفولاذ (لقبه ستالين يعني بالروسية/ الفولاذي). تكتيكي ماهر من الدرجة الأولى، زرع في صدره قلب لايعرف الشفقة والرحمة! كان من سخرية قدر الثورة أن يتنافس هذان الإثنان على قيادة سدس الكرة الأرضية! (لاحظوا التشابة بين الغريمين يلتسين وجورباتشوف). كم أساء تنافس الإثنين الأولين مشروع بناء المجتمع الجديد.

يبدو أنه في حينه لم يكن موجودا ذلك الشخص، الذي تتوفر فيه مزايا ستالين الإيجابية، ولا تتوفر فيه عيوبه!! حقا انها كانت معادلة صعبة لإيجادها.. رسالة لينين التوجيهية أوملاحظاته للقيادة البلشفية (عرف بوصية لينين حسب الميديا الغربية) تتسم بالتردد والشك في إيجاد ذلك الشخص، أو أنها حملت أمنية فحسب في لحظة من التأمل الذاتي، خاصة بعد أن انتقد لينين كل المرشحين لتقلد مركز ستالين وعلى رأسهم تروتسكي، الذي عرفه لينين جيدا وخبره وأدرك – كما لم يدرك غيره– سر تقلبات تروتسكي وشخصيته النرجسية المتعجرفة.

مرحلتان في عمر الاتحاد السوفيتي تسببتا في سيادة البيروقراطية البغيضة والنخر من الداخل: مرحلة ستالين العدمية .. ومرحلة خروتشوف الرمادية.

الأولى حولت الحزبيين إلى «دمى» لا تستطيع إلا أن توافق على كل شيء، مع عدم الاقتناع الداخلي. حيث ساد النفاق والمحاباة والخوف من أقرب الأقربين ونسى الحزبيون أولوية المساءلة والصدق والنقد والنقد الذاتي.. الخ.. وتحول الحزب إلى جهاز بيروقراطي رهيب. ظلت هذه البيروقراطية الطفيلية الحزبية سيدة الموقف. انتفت فيها المركزية الديمقراطية لتسود المركزية البيروقراطية في أسوأ تجلياتها، تجسد في الزعيم الأوحد والمؤله، الذي لا يخطئ، ولم يستطع الحزب في كل تاريخه اللاحق – بالرغم من المحاولات في أكثر من مرة، آخرها كان عهد « أندروبوف» في التخلص من هذا المرض العضال، الأمر الذي أدى إلى ردود فعل يمينية أو فوضوية –غيرعلمية– في التحليل والتشخيص والممارسة، لعل أهمها المرحلة الخروتشوفية الرمادية، كرد فعل مباشر على مرحلة التسلط الستاليني مرورا بعهد «بريجنيف» وغيره.. وأسوأها مرحلة «جورباتشوف» الماكرة وعصابته المتآمرة اليمينية

الآن.. ماهي بالضبط ماهية أو جوهر النظام السوفيتي؟ هل كانت منظومة إشتراكية أم رأسمالية الدولة ؟ لنستمع إلى ما يطرحه الأستاذ الماركسي العراقي الكبير «حسقيل قوجمان» حول هذا الامر الإشكالي. هناك فكرتان رئيسيتان متداخلتان في طرح الأستاذ حسقيل قجمان

أولا؛ إن الاتحاد السوفيتي كان مجتمعا اشتراكيا أوأنهي فيها بناء المرحلة الاشتراكية حتى سنة 1953 أي يوم موت ستالين!!.. أما بعد ذلك مباشرة فقد اصبح شكل إقتصاده: – رأسمالية دولة –، والتي أفضت في النهاية للعودة إلى النظام الرأسمالي في تسعينات القرن الماضي؟!.. فهل هذا الكلام صحيح؟ وهل هذا الرأي الذاتي بإمكانه أن يصمد أمام المقارعة الموضوعية؟

الفكرة الثانية؛ تتلخص حول مرحلة ما بعد ستالين أي ما يسميها الكاتب مرحلة – الخروتشوفية –.. بمعنى أنه جرت ثورة مضادة رأسمالية بدأت على يد مجموعة – خروتشوف –، أي أن هذه المجموعة أو خروتشوف شخصيا، كانوا وأضحوا رأسماليين معادين للفكر الاشتركي (بقدرة قادر!).. من هنا فإن الكاتب يربط كل المنجزات الاشتراكية بإسم ستالين.. ويغدو مؤلها لستالين كعهده دائما.

باعتقادي أن طرحا كهذا لايمكن أن يغدو مقاربة موضوعية وقراءة ماركسية لفترة طويلة نسبيا من التاريخ دامت سبعين عاما

حتى الآن لاتوجد وصفة جاهزة لدى معشر الماركسيين بكافة شيعهم على ماهية الإتحاد السوفيتي ومحتوى منظومته الإقتصادية. فمثلا التروتسكيون والحكمتيون يعتبرون أن الإتحاد السوفيتي عبارة عن نظام إستبدادي وضعه ستالين وأضحى حتى النهاية عبارة عن رأسمالية دولة! أما الستالينيون فيعتبرون أن الإشتراكية انتفت بعد موت ستالين مباشرة، وأعتقد أن للماويين وجهة نظر قريبة من هذا القول الأخير. لوحدهم أتباع الأممية الثالثة من الأحزاب الشيوعية ومن يسير في فلكهم يعتبرون أن المنظومة كانت اشتراكية، بالرغم من أخطاء القادة، والصعاب التي جابهت التجربة هذه منذ اليوم الأول.

يجب على الكاتب «حسقيل» إثبات أن الاتحاد السوفيتي، في بداية سبعينات القرن الماضي قد أنهى بناء المجتمع الاشتراكي!.. المفارقة هنا أن ستالين لم يدع ذلك في وقته، بينما خروتشوف هو الذي طرح ذلك معتقدا – خطأ – أن الاتحاد السوفيتي قد انجز بناء مرحلة الاشتراكية المتطورة، وهو الآن – وقتئذ – قد ولج مرحلة بناء المجتمع الشيوعي (هكذا.. وبأمل كاذب ووهم ذاتي) ،، ومن هنا اعتبر «خروتشوف» أن مسألة –طبقية المجتمع السوفيتي قد انتهت وأضحى الاتحاد السوفيتي مجتمع الشعب الواحد!.. بمعنى أن خروتشوف والقيادة في وقته إقترفوا خطأ نظريا، منطلقين من اجتهاد مخاتل. ولم تستطع القيادة وقتئذ القراءة الموضوعية لبنية المجتمع، بل وضعت تصوراتها وآمالها الذاتية محل الواقع الموضوعي!.. بتقديري هذا كل ما في الأمر.

نعم .. يمكن اعتبار الخروتشوفية تحريفا معينا (نظريا) للماركسية الفعلية ورد فعل للمرحلة الستالينية، والتي هي بدورها لم تكن بلا خلل نظري وتطبيقي أيضا!.. لقد دافع خروتشوف في كل محفل – بما فيها إبان زيارته لأمريكا عن المجتمع السوفيتي وعن الاشتراكية ومنجزاتها، أي حسب فهمه «الفلاحي» وما كان يراها صوابا في حينه، ووقف بحسم مع الثورة الكوبية وعاضد الأنظمة الوطنية في العالم الثالث. أما أن نحمله كل مساوئ وأخطاء بناء الاشتراكية فهذا إجحاف بحقه، وانكار لكل منجزات العهد السوفيتي في حينه.. خاصة سمعته الدولية كبلد محب للسلم العالمي وبلد كان أول من غزا الفضاء..الخ. حيث استعاد فيه المواطن عافيته وشيئا من فرديته (مقارنة بالجماعية الستالينية / التوتالاريزم المضخمة على حساب الانداويجواليزم (الذات أو الفردية) وحريته المفقودة في العهد الستاليني.

ومن هنا، فليس مقنعا أبدا أن المجتمع أو البنية السوسيو اقتصادية السوفيتية كانت عبارة عن رأسمالية دولة، والتي تتطلب بالضرورة وجود طبقة برجوازية (ليست فئة حزبية بيروقراطية بل طبقة) يحق لها قانونيا شراء قوة العمل لإدرار فيض القيمة (كمثل الصين اليوم) .. الامر الذي لم يكن له وجود في مجمل العهد السوفيتي طوال السبعين عاما – عدا فترة – النيب– القصيرة!.

الخلاصة: يجب قراءة التاريخ (الفترة السوفيتية الملتبسة خاصة) بموضوعية وتأن وتجرد وحسب المنهج الماركسي الجدلي، بلا زيادة أو نقصان، بلا شخصنة وتأليه أوبغضاء، وبلا هنات ذاتية.

أين أس الخلل ؟ ولمَ تفتت المنظومة؟ وهل التفكك كان حتميا؟

ظلَّ القصور الذاتي خاصية دائمة، ضمن العوامل الموضوعية غير المكتملة أبدا، في المجتمع السوفيتي نتيجة مشاكل ومآسي منذ الحرب الأهلية، مرورا بالصراع على السلطة بعد موت لينين. ثم في مرحلة النيب. ومرحلة بناء الإشتراكية الأولى (مشرع ستالين 1 الذي انهى النيب) قبل الحرب الوطنية العظمى. وبعد الحرب، حيث تأسيس المنظومة الإشتراكية الأوروبية اولا، ثم الأسيوية (الصين). نلاحظ بوضوح أن خطة الصناعة الخفيفة للسلع الإستهلاكية تتعثر في كل مرة.. نتيجة للظروف الصعبة والقاهرة، التي واجهت المجتمع السوفيتي. بجانب أن البيروقراطية (كانت ضرورة إدارية في البداية)، التي سيطرت واستاسدت في العهد الستاليني خاصة، واستمرت تتعزز في كل مرحلة وبعد تبدد كل محاولة للإصلاح.

لكن مع ذلك ومع كل المعوقات لبزوغ مجتمع إشتراكي متطو، فإني أعتقد أن عملية "التفكك" لم تكن حتمية بأي شكل من الأشكال. كانت مؤامرة دنيئة في وضح النهار من قبل عصابة يمينية محترفة استولت على قيادة الحزب بخطة مدروسة (قد تكون هندست من قبل الغرب)، بعد أن انتقلت نظريا إلى سكة "السلامة"، المتمثلة في فلسفة وفكر الإشتراكية الديمقراطية البرجوازية، لكن باسم تجديد الحزب وإشاعة الحرية والديموقراطية فيه وتحديث آلية عمله، الأمر الذي أدى إلى ثقة الشعب المطلقة والحزبيين في هذه المجموعة المنقذة، وهي تظهر غير ماتبطن، وتواصل خطتها الجهنمية للقضاء على النمط الإشتراكي للمجتمع السوفيتي تدريجيا، تحت شعار مخاتل وهو"الشفافية" (جلاسنست)/ التي غطت الجانب السياسي. و"إعادة البناء" (بيروسترويكا) / التي غطت الجانب الإقتصادي أساساً.

لكن يبقى صحيحاً أن هؤلاء لم ينزلوا من السماء أو كوكب مجهول، بل انبثقوا من البيروقراطية الحزبية والمجتمعية التي لم تعرف إلا لغة الطاعة العمياء السفلي والتسلط الأوامري العلوي لعدة عقود.

شبحها ما زال يطارد الرأسمالية
أفكار كارل ماركس بين الأمس واليوم –1

لم يَكُن الفِكر الماركسي أكثر مُلائمة قط في أي وقت مضى مما هو اليوم. وهذا مُتَمثلٌ في التَلَهُف على النظرية الماركسية في زمننا هذا. في هذا المقال، يتناول ألان ودز Alan Woods الأفكار الرئيسة لكارل ماركس وصِلَتَها بالأزمة التي نَمُرُ بها اليوم.

لقد مضى مائة وثلاثون عاماً مُنذُ وفاة كارل ماركس Karl Marx. ولكن لماذا يجبُ علينا إحياء ذكرى رجلٌ توفى في عام ١٨٨٣م؟ في أوائل ستينيات القرن الماضي حينها أعلن رئيس الوزراء العُمالي هارولد ولسون Harold Wilson بأننا يجب ألا نبحثُ عن الحلول في مَقبرة هايغيت. ومن يستطيع مُعارضة ذلك؟ ففي المقبرة أنفة الذكر ليس بوسع المرء إلا أن يجد العِظام البالية والغُبار وشواهد قبور صامِته.

ترجمة:
غريب عوض

غير أننا حينما نَتحدث عن صِلة كارل ماركس بالزمن الراهن فنَحنُ لا نُشير إلى المقابر وإنما إلى الأفكار – تلك الأفكار التي صمدت في وجه تقلُبات الزمن وظهرت على السطح الآن مُنتَصِرة، حتى إن بعض أعداء ماركس أُجبِرَ، غير راغباً، على الاعتِراف بذلك. لقد أظهر الانهيار الاقتصادي في عام 2008 من هو الطَرَف المُتَخلف عن الرَكب، وبالتأكيد أنهُ لم يَكُن كارل ماركس.

على مدى عشرات السنين لم يَكل أو يمل خُبراء الاقتصاد قط عن تَكرار أن تنبؤات كارل ماركس حول التراجُع الاقتصادي كانت مُتَخَلفة عن العصر كُلياً. كانت من المفترض أنها أفكار القرن التاسع عشَر، وقيل عن هؤلاء الذين يُدافعون عن تلك الأفكار بأنهم عقائديون مُفلسين. ولكن أتضح الآن أن أفكار المُدافعين عن الرأسمالية هي التي يجب أن تُرمى في مزبلة التاريخ، في حين إن كارل ماركس أثبتت صحة أقوالة وتمت تبرِئته بالكامل.

وليس من فترة بعيدة حينما أعلَنَ رئيس الوزراء العُمالي السابق غوردون براون Gordon Brown، بكُل ثقة، عن «نهاية الانتعاش والإخفاق الاقتصادي». بعد انهيار 2008 أُجبِرَ على أكل كلامه. أظهرت أزمة عُملة اليورو € بأنهُ ليس لدى البرجوازية أية فكرة عن كيفية حل مشاكل اليونان واسبانيا وإيطاليا والتي بدورها تُهدد العُملة الأوروبية المُوحدة بل والاتحاد الأوروبي في حد ذاته. بالإمكان أن يكون هذا بكل بساطة مُحَفِز لإنهيار جديد على مستوى العالَم، بل والذي سوف يكون أعمق من أزمة 2008.

حتى أن بعض خبراء الاقتصاد للبرجوازية أُجبروا على قبول ما قد اصبح بشكل مُتزايد دليلاً: على أن الرأسمالية تحملُ بداخلُها بذور فناؤها؛ ذلك نظام فوضوي مُشوّش يتصف بالأزمات الدَورية التي تكثر فيها البطالة ما يتسبب بعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

والشيء المعروف عن الأزمة الراهِنة هو أنها ليس من المُفترض أن تحدُث. وإلى عهدٌ قريب اعتقَد مُعظم خُبراء الاقتصاد البرجوازيون أن السوق، إذا تُرِكت وشأنها، فإنها قادرةً على حل جميع المشاكل، بضربة سِحرية توازن بين العرض والطلب ("فرضية كفاءة السوق") حتى لا يمكن أن يتكرر أبداً إنهيار 1929 والكساد الكبير.

لقد تم رمي تنبؤات ماركس بأزمة الإسراف في الإنتاج في مزبلة التاريخ. إن أولئك الذين لا يزالون مُتمسكين برأي ماركس بأن النظام الرأسمالي كان مُنهك بتناقُضات لا حل لها وهو يحتوي بداخله بذور فنائه كان يُنظر لهم كمجموعة من المهووسين. ألم يُبرهِن سقوط الاتحاد السوفيتي أخيراً على فشل الشيوعية؟ ألم ينتهي أخيراً التاريخ بانتصار الرأسمالية كنظام اقتصادي إجتماعي مُمكن؟

ولكن في بحر عشرون عاماً (وهي ليست بالفترة الطويلة في عُمر المجتمع البشري) دارت عجلة التاريخ 180 درجة. والآن إن نُقاد ماركس والماركسية الأقدمون يعزفون نغماً مُختَلفاً. وفجأةً ودون سابق انذار تَلقى نظريات كارل ماركس الاقتصادية اهتماماً بالغاً. هناك أعدادٌ مُتزايدة من خُبراء الاقتصاد يتهافتون على قراءة مُدونات ماركس، على أمل أن يعثروا على شيء يُعينُهُم على فهم ما يحدث.

إعادة نظر

في شهر يوليو/تموز 2009، بعد بدأ الركود عقدت مجلة الإكونومست Economist ندوة في لندن لمناقشة السؤال: ماذا حل بالاقتصاد؟ وهذا كشف ذلك لأعداد مُتزايدة من خبراء الاقتصاد من أن نظرية الاتجاه السائد الاقتصادية لا تلائم الوضع الراهن. لقد صرح بول كروغمان Paul Krugman الفائز بجائزة نوبل، باعتراف مُدهش. قال "أن الثلاثون سنة الماضية في تطوير نظرية ال macroeconomic قد كانت في أحسن حالاتها إبهاراً عديم الفائدة أو في أسوأ حالاتها مُضرة." إن هذا الحُكم يُماثل نقشٌ على ضريح لنظريات الخُبراء الاقتصاديون للبرجوازية.

والآن تلك الحوادث قد أدخلت شيء من العقل في أذهان على الأقل بعض مُفكري البرجوازية، نحنُ نرى كلُ أنواع المقالات التي تعترف مُكرهةً بأن ماركس كان مُحقاً في النهاية. وحتى الصحيفة الرسمية لمجمع الفاتيكان (المُراقب الروماني) L'Osser atore Romano نشرت مقالاً في عام 2009 تمتدح فيه تشخيص ماركس لعدم المُساواة في الدخل، وهذا حقاً تأييد للرجل الذي قال أن الدين أفيون الشعوب. ويتصدر كتاب رأس المال قائمة المبيعات في ألمانيا الآن. وطُبِعت نسخة مُصوّرة منهُ في اليابان.

كَتَبَ جورج ماغنوس George Magnus كبير المُحللين الاقتصاديين في البنك السويسري المُتحِد UBS مقالاً تحت

بقلم: ألان وودز Alan Woods
ترجمة: غريب عوض

عنوانٌ مُثير: "أتيحوا لكارل ماركس فُرصةً لِيُنقذ الاقتصاد العالَمي". إن البنك السويسري المتحد هو عامود المؤسسة المالية في سويسرا، لديه فروع في أكثر من خمسين دولة وتبلغ أصولهُ أكثر من ترليوني دولار أمريكي. ورغم، ذلك كتب جورج ماغنوس في مقال لصحيفة Bloomberg View "أن الاقتصاد العالمي اليوم يحملُ تشابهاً غريباً لِما تنبأ بهِ ماركس."

في هذا المقال يبدأ بوصف صانعي السياسة "يجاهدون من أجل فهم وابل من الذعر المالي والاحتجاجات وأمراض أُخرى تُصيب العالم" ويقترح أنهم سيستفيدون كثيراً لو أنهم درسوا أعمال الاقتصادي القديم الميت كارل ماركس."

«على سبيل المثال، دعونا نُفكر في تنبؤ ماركس حول كيف يتجسد الصراع المُتأصل بين رأس المال والعمل. كما كَتَبَ في رأس المال، إن سعي الشركات المحموم نحو الربح والانتاجية من الطبيعي أن ينتهي بهِم إلى تقليل عدد العُمال شيئاً فشيئاً مما يخلق «جيشاً من العاطلين الصناعيين، من الفقراء والعاطلين: إن تراكم الثروة في قُطب، هو بالنتيجة تركمٌ للبؤس في الوقت نفسه.»

ويُكمل:

«إن العملية التي يشرحها ماركس يمكن رؤيتها في جميع أرجاء العالم المُتطوّر، خاصةً في جهود الشركات الأمريكية لتخفيض التكاليف وتحاشي التوظيف قد أنعش أرباح الشركات الأمريكية كحصة في كامل الانتاج الاقتصادي إلى أعلى المستويات خلال أكثر من ستة عقود، في حين أن مُعدل البطالة بلغ 9.1٪ والأجور الحقيقية مُتجمدة.

«في حين أن التفاوت في الدخل في الولايات المتحدة هو ببعض المقاييس يقترب من أعلى مستوياته مُنذُ عشرينيات القرن الماضي. قبل عام 2008، كان تفاوت الدخل خفي نتيجة لعوامل مثل تيسير الاقتراض، الذي سمح للناس الفُقراء التمتع بإسلوب حياة مؤسر. والآن تَرتَد المُشكِلة على رؤوس أصحابَها.»

أجرت صحيفة وال ستريت مُقابلة مع الخبير الاقتصادي الشهير الدكتور نوريل روبيني Nouriel Roubini، المعروف بين زُملائه الاقتصاديين بلقب "الدكتور دوم Dr. Doom" وذلك بسبب تنبُئِه بأزمة 2008 المالية. وهناك فيلم فيديو لهذه المُقابلة غير العادية، والتي تستحق الدراسة بعناية لأنها تُبيّن تفكير النظرة البعيدة لاستراتيجيو الرأسمالية.

يقول روبيني إن سلسلة الاقتراض انفصمت، وإن الرأسمالية دخلت في حَلَقَة مُفرَغَة حيثُ الطاقة الزائدة (فرط الإنتاج)، وتناقص طلب المُستهلك، ومستويات عالية من الدين جميعها تولّد انعدام الثقة في المُستثمرين والذي بدوره سوف ينعكس في انخفاضات حادة في سوق الأوراق المالية، وانخفاظ في أسعار الأصول وانهيار في الاقتصاد الحقيقي.

وكغيرهِ من الخُبراء الاقتصاديين، ليس لدى روبيني حل حقيقي للأزمة الراهنة، عدا مزيد من الضخ النقدي من البنوك المركزية لتفادي إنهيار آخر. ولكنهُ أعترف بصراحة بأن السياسة النقدية بمفردها سوف لن تكون كافية، بينما الأعمال التجارية والحكومات لا يُساعدون. وقال أن الولايات المتحدة وأوروبا يُطبقان برامج تقشُف لمحاولة إصلاح الاقتصاديات المَدِنة، في حين أنهُ يجب عليها إدخال مزيد من المُحفزات النقدية. ولم تكُن خواتِمه أكثر تفاؤلاً: "لقد أصاب كارل ماركس، بإمكان الرأسمالية أن تُدمر نفسها يوماً ما". "لقد ضننا أن السوق بخير. إنها ليست كذلك.»

إن شبح الماركسية لا يزال يُطارد البرجوازية مائة وثلاثون عاماً بعد دفن جثة ماركس في قبره. ولكن ما هي الماركسية؟ إن تناول جميع أوجه الماركسية بصورة جيدة في بحر مقال واحد هي مُهمة مُستحلة. ولهذا سوف نحصر أنفُسُنا في رواية عامة ومن ثم موجَزة على أمل أنها سوف تُشجع القارئ على أن يقوم بقراءة كتابات ماركس بنفسه. لأنهُ في النهاية، لم يوضح أحداً قط أفكار ماركس أفضل من ماركس نفسه.

بصفة عامة، يمكن تقسيم أفكاره إلى ثلاثة أجزاء مُتميزة وفي نفس الوقت مُتداخِلة – الذي أسماها لينين Lenin المصادر الثلاث والمُكونات الثلاث للماركسية. وهذه عموماً تقع تحت عناوين، الاقتصاد الماركسي، والمادية الجدلية، والمادية التاريخية. وتقف كلُ واحدة من هذه في علاقة جدلية مع الأخرى ولا يمكن فهما بمَعزل عن بعضها البعض. وخيرُ ما نبدأ بهِ، الوثيقة التأسيسية لحرَكتنا التي كُتبَت قُبيل الثورات الأوروبية في عام 1848. أنهُ واحداً من أعظم الأعمال وأكثرها تأثيراً في التاريخ.

البيان الشيوعي

إن الغالبية العُظمى من الكُتُب التي كُتبَتْ مُنذُ قرن ونصف مضيا، هي اليوم مُجرد ذات اهتمام تاريخي. ولكن الشيء المُثير جداً حول البيان الشيوعي هو الطريقة التي توقع بها الظاهِرة الأساسية الأهم التي تُسيطر على انتباهُنا على مستوى العالَم في الوقت الراهن. إنهُ لأمرٌ غريب حقيقةً الاعتقاد أن كِتاباً كُتبَ في عام 1847 بإمكانه تقديم صورة للعالَم في القرن الحادي والعشرون في غاية الوضوح والصدق. وفي الحقيقة إن كِتاب البيان الشيوعي أكثر صدقاً اليوم منهُ عندما ظهر أول مرة في 1848.

دعونا نأخذ مثالاً واحداً. في الوقت الذي كان ماركس وأنجلز كانا يكتبان، كان عالَم الشركات مُتعددة الجنسية الكبيرة لا زال ملهاءً غنائية لمُستقبل بعيد جداً. وبالرغم من هذا، قاما بشرح كيف ستقود حُرية التجارة وحُرية التنافس في النهاية إلى تَرَكُّز رأس المال واحتكار قوى الانتاج. إنهُ بصراحة شيء مُضحِك أن تقرأ التصريحات التي كَتَبها المُدافعون عن السوق فيما يتعلق بالخطأ المزعوم لماركس حول هذه القضية، في حين إنها في الواقع كانت بالضبط إحدى أذكى وأدق تنبؤاته.

خلال ثمانينيات القرن الماضي أصبح رائجاً أن تزعم أن الصغير جميل. إن هذا ليس الموقع الذي تدخلُ من خلاله إلى نقاش يتعلق بالجماليات النسبية للحجم الكبير أو الصغير أو المُتوسط، الذي يحقُ لكل شخص أن يُشكل رأياً عنهُ. ولكنها حقيقة لا جِدال عليها تماماً أن عملية تَرَكُّز رأس المال الذي تنبأ بها ماركس قد حدثت، وتحدث، وقد وصلت بالفعل إلى مُستويات غير مسبوقة خلال السنوات العشر الماضية.

وفي الولايات المتحدة حيثُ يمكن رؤية العملية على نحو خاص في شكل واضح، ثروة 500 مؤسسة تُقدر نسبتها بـ 73.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010. لو أن هذه ال 500 شَركة شَكَلَت دولة مُستقلة، فستكون ثاني أكبر اقتصاد في العالَم، تأتي بعد الولايات المتحدة مُباشَرةً. في عام 2011، أوجدت ال 500 شَركة هذه رقماً قياسياً بلغ 824.5 مليار من الأرباح – قفزة 16 بالمائة من عام 2010. وعلى المقياس العالَمي، وتُقَدر إيرادات ال 2000 شَركة الأكبر بـ 32 ترليون دولار، و 2.4 ترليون دولار من الأرباح، و 138 ترليون دولار أصول و 38 ترليون دولار في القيمة السوقية، مع ارتفاع في الأرباح بلغ 67 في المائة بين عامي 2010 و 2011.

حينما كتب ماركس وأنجلز البيان الشيوعي لم تَكُن هناك أدلة تجريبية أو اختبارية لمزاعمهما. على النقيض من ذلك، كانت رأسمالية عصر ماركس تتأسس بشكل كامل على الاعمال التجارية الصغيرة، والمُنافَسة وحُرية السوق. إن اقتصاد العالَم الرأسمالي بَرُمَتِه تُسيطرُ عليه اليوم حَفْنة من الاحتكارات مُتعددة الجنسيات مثل شركة إكزون Exxon وشركة والمارت Walmart. إن هذين العملاقين يمتلكان أموالاً تتجاوز بكثير الميزانيات المحلية لِولايات كثيرة. لقد تم إدراك تَنبؤات البيان بوضوح وشمول حتى ماركس نفسه ما كان يحلم بهِ.

ليس بوسع المُدافعين عن الرأسمالية أن يغفِروا لماركس وذلك بسبب أنهُ في ذلك الزمن عندما كانت الرأسمالية في عنفوان شبابِها استطاع أن يُدرك أسباب شيخوختها. وعلى مدى عقود من الزمن عملوا جاهدين على إنكار تنبؤهِ بالعملية الحتمية لِتَرَكُّز رأس المال وقيام الشركات الاحتكارية الكبيرة بإزاحة الشركات الصغيرة.

إن عملية تَركيز رأس المال وتَرَكُّزه بلغت حتى الآن نِسَب لا يحلم بها إنسان. إن كثرة الإستيلاء والسيطرة أخذ صِفة وباء في جميع الدول الصناعية المُتقدمة. وفي حالات كثيرة مثَّل هذا الإستيلاء والسيطرة مُتصلان بشكل وثيق بجميع أنواع المُمارسات المشبوهة – الاتجار بالأسهُم بُناءً على معلومات سِرية، تزييف أسعار الأسهُم، وأنواع أُخرى من الاحتيال، واختلاس ونصب، كما كشفت الفضيحة حول التلاعُب بسعر الفائدة في ليبور Libor (London Inter–bank Offered Rate) في بنك باركليز وبنوك كبيرة أُخرى. إن هذا التَرَكُّز لرأس المال لا يُشير إلى النمو في الانتاج، وإنما على العكس تماماً. وعلى أية حال، القصدُ ليس هو الاستثمار في مصانع وآلات جديدة وإنما إغلاق المصانع القائمة والفروع والتخلص من أعداد كبيرة من العُمال بقصد زيادة هامش الربح دون زيادة الانتاج. خُذ مثلاً الدمج الأخير لمصرفين سويسريين كبيرين تبع ذلك مُباشرةً خسارة 13،000 وظيفة.

حول البرنامج السياسي للمنبر التقدمي – في السياسة

((عليك ألاّ تتفاجئ إذا أخذ مثل الفلاسفة والمثقفين الشيوعيين الذين عذبوا عذاباً شديداً من قبل نظام ما درب الفلسفة البورجوازية حين يُقدمون على نقده.))
لوي آلتوسير، مقالات في النقد الذاتي، 1973.

في الفصول المتعلقة بالرؤية السياسية للمنبر التقدمي نجد في البدء عرضاً عاماً لما حدث في تاريخ البحرين السياسي القديم (منذ خمسينيات قرن الماضي إلى قرننا الحالي)، لن نخوض في هذه المسألة التي خاض فيها كل بحريني تقريباً. بعد هذا السرد «الملحمي» نبدأ بالجدية، وهكذا نترك مأساة الماضي ونتلمس الحاضر .

على صعيد الاصلاح الدستوري:
((1. الانطلاق مما تحقق من مكتسبات والعمل على تطويرها في اتجاه ارساء استكمال اسس التحول نحو الديمقراطية من خلال انجاز التعديلات الدستورية الضرورية. (...) 2. تكريس اعراف في الممارسة الديمقراطية في البلاد في اتجاه بناء مملكة دستورية قائمة على التداول السلمي للسلطة وفق قواعد العملية الانتخابية. ...))1

وايضاً على صعيد الاصلاح السياسي والتشريعي:
((6. بناء مؤسسات المجتمع المدني المستقلة على أسس ديمقراطية وترسيخ دورها بوصفها ضمانة من ضمانات البناء الديمقراطي المنشود .. (...) 7. محاربة الفساد المالي والإداري واحتواء بؤر الفساد ومحاسبة المتورطين فيه .. (...) 8. ... تكريس مفهوم المواطنة والمساواة في جميع الحقوق والواجبات.. (...) 9. تحقيق المصالحة الوطنية عبر الاعتراف بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في مرحلة قانون أمن الدولة، وتسجيل اعترافات المتورطين في التعذيب واعتذارهم للضحايا وللشعب، وتعويض هؤلاء الضحايا من شهداء ومعتقلين وسجناء ومنفيين او ذويهم مادياً ومعنوياً جراء ما تعرضوا له من انتهاك لحقوقهم..)) 2

وكذلك على صعيد الاصلاح القضائي:
((يرى المنبر الديمقراطي التقدمي في استقلال القضاء دعامة اساسية من دعامات الديمقراطية وسيادة القانون، وضمانة اساسية للحقوق والحريات التي نص عليها الدستور ..)) 3

يطالب البرنامج السياسي «تعويضاً» مادياً ومعنوياً للمناضلين الذين عذبوا وماتوا وشردوا في فترة أمن الدولة، لكن ينسى كاتبو البرنامج أن المناضل، كما قال لينين، دائم العطاء ولا يناضل من اجل تعويضات مادية او معنوية من اية جهة «رسمية» او «غير رسمية». إضافة إلى ذلك، ماذا يعني «التعويض» حقاً؟، أو: ما هي شروط هذا التعويض؟

نحن ندرك أن هناك مناضلين، أو ذويهم، يعيشون في فقر وبحاجة ماسة إلى تعويضات، وإذا أراد المنبر التقدمي «تعويضهم» فعلى الأقل عليه أن يحدد شروط «التعويض» هذا بدلاً من التحدث عنه بعمومية، ايّ يساهم مساهمة فعالة في تقديم تلك التعويضات لهم. فوق هذا، الحديث عن «التعويض» هو أشبه بالحديث عن «انتهاء القصة»، على أساس «أن شيئاً قد حدث»! بينما تاريخ البحرين كله عبارة عن أشياء لم «تحدث».

لنترك هذا الجرح مفتوحاً، فمن خلاله – كما قال الرومي– يدخل النور.

على ماذا تتركز الرؤية الإصلاحية السياسية وفقاً للمنبر الديموقراطي التقدمي ؟، هكذا هي بشكل نسقي وعام :

(1): التحول إلى الديموقراطية من خلال انجاز تعديلات دستورية ضرورية.
(2): المساهمة في بناء مملكة دستورية قائمة على التداول السلمي للسلطة (عبر الانتخابات الخ..)
(3) : تحرير القيود المفروضة على الحريات العامة (من خلال تعديل القوانين)
(4) : بناء مؤسسات المجتمع المدني لضمان الديموقراطية المنشودة.
(5) : محاربة الفساد المالي والإداري.
(6) : تكريس مفهوم المواطنة والمساواة في جميع الحقوق والواجبات.
(7) : العمل من اجل إستقلال القضاء بوصفه دعامة اساسية من دعامات الديموقراطية وسيادة القانون.

اسأل أي طالب مدرسي أو جامعي عن الـ :
«الديموقراطية»، و«مؤسسات المجتمع المدني»، و«التداول السلمي للسلطة»، و«الفصل بين السلطات»، و«مفهوم المواطنة والحقوق والواجبات» الخ.. سيجيبك بمثل الطريقة المطروحة تماماً، ليس استخفافاً بعقول الطلبة الجامعيين – حيث أنا واحد منهم – بل لأنهم تعلموا فحوى هذه المصطلحات وماهيتها في المقررات الاساسية التي تلزمها الحكومة. دعنا من الجامعات: تبشر أجهزة التلفزيون الرسمية، والصحف المحلية، وجهاز الدعاية، الخ.. بهذه المصطلحات بمثل الطريقة التي يبشر بها البرنامج السياسي، دون أي تحليل أو اضافة. الكلام الذي يطرحه هذا البرنامج يكتبه أي طالب في اختبار مقرر من المقررات الحقوقية، أو تقوله أي جمعية من الجمعيات السياسية الأخرى الموجودة (الدينية أو غيرها).

فعلينا أن نسأل أين تميُّز: «المنهج الجدلي المادي والتاريخي» الذي يتفاخر به المنبر التقدمي ؟، كيف يمكن للمنهج الماركسي أن يكون هو هو منهج الأجهزة الايديولوجية (الجمعيات السياسية/ الجامعات/ الراديو/ الصحف/ التلفاز/ المدارس الخ..) ؟ كيف يبقى المنهج الجدلي هذا هائماً عائماً فوق البرنامج السياسي ولكن دون أي دور أساسي في التشكيل المفهومي والمقولاتي ؟.

فمثلاً، يستخدم البرنامج السياسي مصطلح «الديموقراطية» بشكل مطلق، ولا يقوم بتحديده. ما هي

هشام عقيل

١ البرنامج السياسي، المنبر الديمقراطي التقدمي، البحرين : منشورات المنبر الديمقراطي التقدمي، ٢٠٠٥، ص:١٦
٢ مثل المصدر، ص: ١٨-٢٠
٣ مثل المصدر، ص: ٢٠

الديموقراطية ؟، ولماذا يستعمل البرنامج السياسي مصطلح «الديموقراطية» دون تحديده ؟ ايّ دون تحديد معناه ؟، لماذا لم تذكر خصائص هذه «الديموقراطية» ؟. المسألة لا تتعلق بإبتداع فكري نظري جديد للديموقراطية بقدر ما يتعلق بالتماثل مع خطاب الأجهزة الايديولوجية، أيّ بالضرورة يكون خطاب «الديموقراطية» هو خطابٌ أيديولوجي. هذا المحض الديموقراطي أو الديموقراطية الخالصة أو المطلقة غير موجود عند الماركسية، لكن نجدها حاضرة عند الاشتراكية الديموقراطية.

بالضرورة تكون الديموقراطية «طبقية»، أيّ ديموقراطية الطبقة المسيطرة وديكتاتورية على الطبقة الخاضعة، بمعنى: علاقة سيطرة وخضوع – هذا إذا شئنا التحدث بشكل محض، حيث ليست هناك طبقة حاكمة وطبقة محكومة بشكل محض هكذا في الابنية الاجتماعية الملموسة : بل طبقات او تحالف طبقي او فئات طبقية حاكمة وطبقات خاضعة. ومن خصائص التيار الاشتراكي الديموقراطي هو طرح المسألة كصراع ما بين «الديموقراطية» و«الديكتاتورية» بشكل محض، وذلك يؤدينا الى خاصية سياسية اخرى لدى هذا التيار في تغييب الطابع الطبقي في التحليل.

نحن نتحدث عن حلم هنا. حلم تشكيل «طريق ثالث» بطريقة أو أخرى، مهما تعددت الأسماء واستخدمت المصطلحات المنمقة، لأن في هذا الحلم للتماثل مع الأبنية البورجوازية الامبريالية يفيق المطلب الديموقراطي هذا ويدرك أن هناك تناقضات تحول دون الوصول إلى هذا الشكل التخيلي، رغم أنه مطلوب من قِبل هذا المطلب، فتجده يلعن «رأس المال العالمي» : لماذا تجعلنا متخلفين ؟! دع قوى إنتاجنا تتقدم، دعنا نعتمد على أمر آخر غير النفط، دعنا نتطور إلى التطور السياسي الديموقراطي المطلق المنشود !. إن هذا الوهم بإمكان وجود بورجوازية وطنية في البلدان التابعة هو أساس هذا الخطأ النظري. نحن نعلم – تحت سلطة مهدي عامل – أن زمان تكون علاقات الانتاجية الكولونيالية هو زمانها البنيوي بحيث أنها لم تتكون وفقاً للتطور الطبيعي بل ألجم تطور القوى الانتاجية في العلاقات الانتاجية الكولونيالية التبعية، هذا يعني البنية تبقى هي بنية كولونيالية. بغض النظر عن الشكل السياسي لهذه البنية، ما لم يتم كسرها. فالملكية الدستورية، أو المطلقة، أو جمهورية ديموقراطية لن تغير من العلاقة الإنتاجية والسياسية والايديولوجية التي تربط البورجوازيات الكولونيالية بالإمبريالية (التي فيها تناقضات ضمنها). حيث الفصل النظري للبنية الإجتماعية المحلية عن البنية العالمية هو أشبه بجنون، لأنه يقر ضمنياً أن لكل بنية اجتماعية، في ظل الرأسمالية، خط سيرها الخاص، وإمكانية بنية إجتماعية ما إن تستقل دون «الإنتقال البنيوي» هذا من خلال تعديل شكل سياسي معين نحو «ملكية دستورية» أو «جمهورية» إلخ.. فالبرنامج السياسي من خلال إهتمامه بـ «المساهمة» في التحول نحو «الملكية الدستورية» يلغي الصراع الطبقي من تحليله، ويجعل المسألة تبدو كأنما هي آتية من الخارج، الإمبريالية تمنع تحرر الشعوب، الإمبريالية تمنع تحقيق «الهدف» التاريخي أو الضروري للديموقراطية السياسية المنشودة. هذا يعني تغييب الصراع الداخلي الطبقي، بل وضع أولية الخارجي على الداخلي، على أساس ان الداخلي هو «نقي» يتأثر ميكانيكياً بالخارجي، بينما الماركسية أقرت دائماً بأولوية الداخلي على الخارجي.

لا توجد دولة – لاطبقية، ولا توجد ديموقراطية – لاطبقية، هذا يعني أساساً ليس هناك ما يسمى بـ «ديموقراطية» بشكل عام. المفهوم الأخير هذا، يجعل من الصراع : يتركز ما بين القوى «الديموقراطية» والقوى «الديكتاتورية»، أيّ: ما بين «الديموقراطية» بشكلها المحض، و"الديكتاتورية" بشكلها المحض. حالما تتحول المسألة إلى مسألة صراعية ما بين «الديموقراطية» و«الديكتاتورية» يسقط الفكر الماركسي في النزعة الإشتراكية الديموقراطية، في إقرار أن هناك صراعاً ما بين «الديموقراطية» و«الديكتاتورية»، مما يوحي أن الصراع في الإشتراكية، أو في الفكر الاشتراكي، هو ما بين إشتراكية «ديموقراطية» وإشتراكية «ديكتاتورية» كما نجد عند الأوروشيوعيين مثلاً. فإذا وضعت المسألة بمثل هذه الطريقة، يغيب الصراع الطبقي من التحليل، ويحل محله صراع في «التطبيق» أو «الأداة» التطبيقية.

هناك إلتباس واضح عند أغلب الماركسيين في مفهوم «الديكتاتورية»، أيّ يفهمونها على أنها «حكومية» أو شكل «للحكم» السياسي فقط، بينما يجب فهم مصطلح «ديكتاتورية» على غير ذلك المعنى: حيث المقصود هو «سيطرة»، بالمعنى البنيوي للكلمة، على المستوى: الإقتصادي، والسياسي، والايديولوجي، فـ «ديكتاتورية البورجوازية» هي «السيطرة الطبقية للبورجوازية»، و«ديكتاتورية البروليتاريا» هي «السيطرة الطبقية للبروليتاريا»، بغض النظر عن الشكل السياسي لهذه السيطرة. هنا تأتي ضرورة التفرقة ما بين «السياسي»، و«السياسة"، و«الجهاز الايديولوجي السياسي»، حيث الشكل السياسي البنيوي للبنية الإجتماعية يفرض سيطرة قانونية على الناس، أي بطبيعته قهري، في مثل الوقت نعلم أن الصراع في ساحة الجهاز الايديولوجي السياسي لن يسبب أي إنتقال بنيوي من نمط إنتاج إلى آخر (الصراعات البرلمانية على سبيل المثال)، بينما السياسة ليست منحصرة في الدولة أو جهاز الدولة، بل هي شاملة في كل حقول الحياة، بما إنها «الصراع الطبقي». في الحركة الإنتبازية للصراع الطبقي تترابط المستويات البنيوية بشكل تراكبي حيث تغيب (ليس غياباً مطلقاً) في هذا الترابط، في الزمان البنيوي، سيطرة السياسة في المستوى ذاته، أيّ الحركة تنبذ الآثار المتولدة من هذا المركز، أيّ مظاهر التناقض الرئيسي تظهر في الصراع الايديولوجي والاقتصادي (أو كما يقول مهدي عامل «مظهر رئيسي يحجب حقيقته السياسية الطبقية»)، بينما في الحركة الإنجذابية تنزاح كل المستويات البنيوية إلى بؤرة الصراع السياسي هذا بشكل مباشر. إن التناقض الرئيسي هو دوماً تناقض سياسي في كل أزمنة البنية الاجتماعية، لكن ليس بشكله السياسي (أيّ في إنزياح التناقضات والآثار عن هذا المركز) إلا في لحظات الإنتقال البنيوي.

ما يعمل عليه الاشتراكيون الديموقراطيون هو العمل عبر الأجهزة الايديولوجية للدولة، في الصراعات الحزبية والبرلمانية على سبيل المثال، لتقديم اكثر اصلاحات ممكنة للشعب " الفقير"، بينما للجماهير عفويتها في التحرك. مفهوم وقفت ضده، وتأسست على ذلك، النظرية اللينينية. فلا يمكن أبداً حصر الصراع ما بين «الديموقراطية» و«الديكتاتورية» بشكلها الاشتراكي الديموقراطي المعهود، في تغييب الطبقي من المفهوم، ومن الدولة، ومن الصراع نفسه. المنبر التقدمي لا يكترث إلى هذا الفصل المفصلي، بل يريد الإنتقال إلى «ديموقراطية» محضة: الملكية الدستورية، التي لا يقوم بتحديدها، إنه يحلم في الحصول على الديموقراطية، لكن ديموقراطية من ؟ ديموقراطية اية طبقة ؟. فوق هذا، ينسى البرنامج السياسي للمنبر التقدمي أن «الحياة البرلمانية» و«التداول السلمي للسلطة" هو أساساً عامل في إعادة إنتاج السيطرة الطبقية، أيّ ديمومة وتأبد تلك السيطرة بحد ذاتها.

يتكرر في البرنامج السياسي للمنبر التقدمي مفهوم «دولة القانون» أو «القانون». لكن يُنسى أن الجهاز القمعي لا يعبر فقط عن الشرطة أو الجيش (هذا الخطأ الذي يميل فوكو ودولوز للوقوع فيه)، أو بكلمات أخرى: القوة القمعية المادية، بل يتم إعتبار القوانين التي لا تمارس «قمعاً جسدياً مباشراً تابعة للبنية الفوقية السياسية –القانونية، وتتوجب الإشارة أنه، كما بين آلتوسير، ليس هناك ما يسمى بـ «جهاز قمعي» محض و«أجهزة ايديولوجية» محضة، بل يكون الايديولوجي هو ثانوي في القمعي، والقمعي يكون ثانوياً في الايديولوجي. هنا تنعكس الإصلاحية النظرية في الممارسة، التي هي هي الاقتصادوية، أو أحياناً: تتحول هذه الاصلاحية النظرية، بفعل واقع الصراع الطبقي، إلى إنتهازية تتجسد في الإرادية. في الحالتين تشكل هذه العناصر النظرية انحرافات عن الماركسية – اللينينية، سواءاً في تجليات الإصلاحية النظرية هذه، أو أحياناً أخرى في مغامرات لإشعال أي ثورة في أي وقت مثلما تفرض الإرادية وجودها كنزعة انحرافية في الممارسة والنظرية.

يبدو أن أزمة المفاهيم والمصطلحات هذه أستبدلت ما كتبه لينين في دفاتره الفلسفية يوماً: «قفزات ! قفزات ! قفزات !» إلى : «نكسات ! نكسات ! نكسات !».

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 110 ـ يناير 2017 السنة الرابعة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

هكذا تحدث عبدالله القصيمي

د. حسن مدن

مرة أقام أدونيس ما يشبه الحوار الذهني المتخيل مع الكاتب القادم من الجزيرة العربية عبدالله القصيمي، فلجأ إلى نصوص القصيمي فأمسك ببصيرته كقارئ عميق بما في هذه النصوص من حرارة الانتساب إلى الحياة وإلى المعرفة وإلى المستقبل، فأعاد تدوينها.

في هذه القراءة، سأل أدونيس القصيمي عما يريد أن يقول، فأجاب الثاني أنه لا يريد أن يقول للآخرين شيئاً، إنما يريد أن يرمي نفسه خارج نفسه، فهو في كتاباته يعتقد أنه يعتدي على الآخرين، على نحو ما يفعل بقية الكتاب. لكنه أوضح بأنه يحاول أن يعبر عما يضايقه ويثير احتجاجه وينكره منطقه في كل شيء، بما في ذلك في الإنسان العادي الذي يهتف للغباء وللطاغية أو في الطاغية نفسه أو في مجتمعاتنا أو في مجتمعات الآخرين أو في المجتمعات التي تخاصمنا، إنه يحتج على الغمامة التي تسقط مطراً على بلد لا يحتاج إليه وترفض أن تزور بلداً يحتاج إليها ـ ليس للغمامة عذر في أن توزع نفسها توزيعاً سفيهاً. إنه يُعنى بالماضي للخروج منه وعليه ويعنى بالحاضر للتعامل معه والاحتجاج عليه ويُعنى بالمستقبل لأنه يخلصه من الماضي، ولو وجد ما يخلصه من الماضي والحاضر والمستقبل لكان هو الأفضل.

هل السعادة ممكنة؟ يسأل أدونيس، ويبحث عن الإجابة في نصوص القصيمي، فيجدها في التالي: "السعادة كلمة تاريخية تقليدية غير محددة، فمن الممكن أن ينال الإنسان كثيراً من احتياجاته، وأن يهزم كثيراً من آلامه ومخاوفه، فإذا كانت هذه هي السعادة، فالسعادة إذن ممكنة، بل أكاد أقول أنها محتومة، وأما إذا أريد بالسعادة أن يملك الإنسان جهازاً نفسياً أو فكرياً أو جسمياً، لا يقلق ولا يحتج ولا يتعذب، فإن هذه السعادة بهذا المعنى غير ممكنة، وليس مما يسعد الإنسان أن يملك مثل هذه السعادة، ولهذا نجد جميع القدماء الذين تحدثوا عن آلهتم، لم يتصوروهم سعداء بهذا المعنى، بل تصوروهم معذبين بالقلق والاحتجاج

والتناقض مع الأشياء الأخرى.

لكن القصيمي يلامس مكامن الوجع في وضعنا العربي: "أكثر ما يرهبني جداً في العالم العربي، بزوغ الطغاة المتجبرين جداً، المتفجرين تباعاً في العالم العربي، وأبشع ما في هذا أن المجتمعات المتحضرة تمكن هؤلاء الطغاة بمختلف الوسائل التي تهبهم القدرة على الإذلال والبطش، وعلى سحق القيم كلها التي جاءت بها حضارة تلك المجتمعات، وأنا أعتقد أن هؤلاء البازغين في عالمنا سيتكاثرون جداً، باسم الثورية والمذهبية. إني أتصور هؤلاء فأشعر بالرهبة. وعندما أفكر: هل يمكن أن توجد سدود تحول بين المجتمعات العربية وهذا الطوفان من الطغيان النابع من داخلها، لا أجد أي سد من هذه السدود المنتظرة، وهنا أشعر بالخوف"..

يرفض القصيمي أن يسدي نصائحه واقتراحاته كواعظ. النصائح لا تجدي برأيه، ولو كانت تجدي لأصبحت أيضاً لا تجدي، لأن هناك نصائح ومواعظ مضادة. لكن المخرج ماثل في ذهنه: "المخرج يوجد حين يوجد من يستطيعون الخروج".

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي

ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com